

أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية خلال الفترة (2010-2019)¹

د. أحمد سعيد فؤاد أبو غرارة

مدرس المالية العامة

كلية التجارة - جامعة دمهور

جمهورية مصر العربية

arabianfaithful@gmail.com

Ahmed.saeed@com.dmu.edu.eg

ملخص البحث

سعى البحث لاختبار أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في الدول النامية، بالاعتماد على عينة من 53 دولة نامية (13 دولة منخفضة الدخل و23 دولة متوسطة الدخل الفئة المنخفضة و17 دولة متوسطة الدخل الفئة العليا) خلال الفترة (2010-2019)، ومنهجية فروق العزوم المعممة من الدرجة الأولى-FD-GMM لبيانات السلسلة الزمنية القطاعية، وخلصت الدراسة لوجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على الميزان الكلي والأولي للدول النامية. كما وجدت أن هذا الأثر ينجم في الأساس من زيادة حجم الإيرادات الضريبية عوضاً عن خفض حجم الانفاق الحكومي.

الكلمات الدالة

الفساد، عجز الموازنة العامة، الدول النامية.

¹ تم تقديم البحث في 2024/9/6، وتم قبوله للنشر في 2024/10/2.

(1) المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة معاناة أغلب الدول النامية من ارتفاع في معدلات الدين العام وتدهور في مؤشرات الاستدامة المالية وارتفاع في أخطار التخلف عن السداد¹. يرجع ذلك في الأساس لمعاناة تلك الدول من معدلات عجز مرتفعة مزمنا في موازنتها العامة خلال تلك الفترة. وقد أعزت الحكومات ذلك إلى ما شهدته تلك الفترات من أزمات وعدم استقرار على الصعيد العالمي، وتداعيات عالمية على سلاسل الإمداد والتوريد وأسعار الطاقة والسلع الأساسية وأسعار الفائدة وتكاليف الاقتراض. وتشير البيانات المالية لوجود تفاوت واسع بين الدول من حيث مدى التأثير بالأزمات السابقة، أو القدرة على التعافي. وهو ما يشير لوجود محددات أخرى قد تكون أكثر تفسيراً لتفاوت الأداء المالي بين الدول، على صعيد عجز الموازنة العامة والدين العام.

يبرز في هذا الصدد التأثير المحتمل للعوامل المؤسسية والحوكمة على الأداء المالي للحكومات، حيث تعاني أغلب الدول النامية في الأساس من انخفاض كفاءة إدارة المالية العامة، في ضوء ما تشهده تلك الدول من انخفاض للشفافية المالية وجودة أطر الرقابة ومؤسسات الموازنة العامة؛ بجانب ارتفاع مستويات الفساد. ويلاحظ على صعيد الأدبيات الاقتصادية أن الدراسات التي تناولت قضية محددات عجز الموازنة العامة، ركزت في البداية على المحددات الاقتصادية والصدمات الخارجية والخصائص الهيكلية للدولة، فركزت على متغيرات مثل معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الميزان التجاري والأزمات المالية والاقتصادية وحجم السكان. ثم ظهرت مجموعة أخرى من الدراسات التي ركزت على أثر العوامل السياسية، مثل جودة الديمقراطية والانتخابات والأقليات العرقية والإثنية والاستقطاب السياسي. كما ظهرت مجموعة أخيرة من الدراسات التي جادلت بأهمية تأثير جودة الحوكمة ومؤسسات الموازنة على الأداء المالي للدول، وركزت على متغيرات مثل الشفافية والقواعد المالية ومكافحة الفساد. وفي هذا السياق يهدف البحث الراهن لاختبار أثر الفساد على عجز الموازنة العامة، باستخدام عينة واسعة من الدول النامية، بجانب اختبار تأثير الفساد على جانبي الموازنة الإيرادات العامة والتنفقات العامة.

(1-1) مشكلة الدراسة

يشير جاتي واخرون (Gatti, et al. (2024 إلى إن أغلب الدول النامية قد واجهت تحديات جمة على صعيد إدارة المالية العامة خلال السنوات الأخيرة، من 2019 حتى 2023، تمثلت في ارتفاع معدلات عجز الموازنة وتكاليف تمويل الديون السيادية وتنامي معدلات الدين العام، بل ويتوقع تفاقم معدلات الدين العام في أغلب الدول النامية والاقتصادات الناشئة المستوردة للنفط في الأجل المتوسط على أقل تقدير، وهو ما يحمل عديد من الأخطار على صعيد الاستدامة المالية والخيارات المتاحة للسياسات المالية.

في ضوء ما سبق، يجب على حكومات الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات المالية والهيكلية الواجب تنفيذها لمواجهة تلك التحديات وكبح المسار الراهن لعجز الموازنة والدين العام. يبرز في هذا الصدد الإصلاحات

¹ وفقاً لصندوق النقد (IMF (2024a شهدت عديد من الدول النامية منذ عام 2020 تخلفاً عن سداد الديون، مثل الأرجنتين وبيليز والإكوادور واثيوبيا وغانا ولبنان وروسيا وسريلانكا وسورينام وأوكرانيا وزامبيا.

المؤسسية اللازمة لتعزيز كفاءة إدارة المالية العامة بتلك الدول، وفي هذا السياق تتركز مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن تساؤل رئيس قوامه: هل يوجد تأثير معنوي للفساد على معدلات عجز الموازنة العامة بالدول النامية؟ وتتطلب الإجابة عن هذا التساؤل الرئيس الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي تداعيات عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي؟

- ما هو تأثير الفساد على الإيرادات الضريبية؟

- ما هو تأثير الفساد على الإنفاق الحكومي؟

- ما هو تأثير الفساد على عجز الموازنة الأولي؟

(2-1) أهمية الدراسة

تنبع الأهمية الأكاديمية للدراسة من سعيها الإسهام في الأدبيات التي تناولت محددات عجز الموازنة في الدول النامية، في ظل ما تحظى به تلك المسألة من جدل أكاديمي، مع التركيز على أثر الفساد واختبار أثره على مجاميع الموازنة وعجز الموازنة الأولي.

كما تبرز الأهمية التطبيقية للدراسة في ضوء ما يشهده العالم خاصةً الدول النامية؛ من تحديات على صعيد إدارة المالية العامة بسبب تفاقم معدلات وأعباء خدمة الدين العام، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً على صعيد الاستدامة، وما يصحب ذلك من أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية، مما يستلزم إعادة النظر حول الإصلاحات الواجب اتخاذها على صعيد إدارة المالية العامة.

(3-1) أهداف الدراسة

يمكن القول مما سبق إن هدف الدراسة الرئيس يتلخص في تحليل أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في الدول النامية، وهو ما يستدعي تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل أثر الفساد على متغيرات النشاط الاقتصادي.

- تحليل أثر الفساد على مؤشرات العجز الكلي والأولي للموازنة العامة في الدول النامية.

- تحليل أثر الفساد على الإيرادات الضريبية.

- تحليل أثر الفساد على الإنفاق العام.

(4-1) فرضيات الدراسة

مما سبق يمكن صياغة فرضيات الدراسة في صورتها البديلة على النحو التالي:

H1: يوجد تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على الميزان الكلي للموازنة العامة.

H2: يوجد تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية.

H3: يوجد تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على إجمالي الإنفاق الحكومي.

H4: يوجد تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على الميزان الأولي للموازنة العامة.

(5-1) منهجية الدراسة

سعت الدراسة للإجابة على التساؤلات البحثية وتحقيق أهدافها عبر الجمع بين الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتطوير فروض قابلة للاختبار، والأسلوب القياسي التفسيري لاختبار صحة تلك الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة متغيرات وعينة الدراسة. وتم تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاثة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، يتناول أولها: الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التي تناولت أثر الفساد على عجز الموازنة العامة للدولة، وتختص ثنائها: بتحليل تطور عجز الموازنة العامة والعوامل المحددة له، ويوضح ثالثها: نموذج قياسي لاختبار أثر الفساد على مؤشرات عجز الموازنة العامة والأداء المالي.

(2) الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لأثر الفساد على عجز الموازنة

تم تقسيم هذا الجزء لأربعة بنود على النحو الذي يتسق مع تساؤلات الدراسة؛ تناولت على الترتيب: أثر عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي، وأثر الفساد على عجز الموازنة، وأثر الفساد على الإيرادات الضريبية، وأثر الفساد على الانفاق العام.

(1-2) الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لأثر عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي

بدايةً تجدر الإشارة إلى أن عجز الموازنة العامة ليس بالضرورة أمر ضار للاقتصاد القومي، وأن السياسة المالية لا يجب أن تكون مبنية على أساس تحقيق فوائض مالية أو موازنة متوازنة، بل أن تستهدف تعظيم رفاهية المجتمع بما لديها من أدوات.

تتعدد الفرضيات والنماذج النظرية التي حاولت تفسير أثر عجز الموازنة على متغيرات النشاط الاقتصادي، ووفقاً للدراسة المسحية لماويجي وآخرون (Mawejje, et al. (2020) يبرز في هذا الصدد ثلاث فرضيات رئيسة هي التكافؤ الريكاردى Ricardian equivalence والنظرية الكينزية Keynesian theory والنظرية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical theory.

وفقاً لفرضية التكافؤ الريكاردى فإن عجز الموازنة لن يكون له تأثير معنوي على أي من متغيرات النشاط الاقتصادي الكلي، فالعجز الحالي يعني ضمناً إصدار ضرائب أو خفض الانفاق العام في المستقبل، لذا يرى الأفراد أن إجمالي دخلهم على مدى عمرهم المتوقع لن يتأثر، ومن ثم لن يكون لعجز الموازنة تأثير على معدلات الانفاق الاستهلاكي للأفراد. ولذلك فإن نظرية التكافؤ الريكاردية تشكك في قدرة قرارات التمويل الحكومية على التأثير على مجاميع الاقتصاد الكلي بما في ذلك الطلب الكلي والحساب الجاري، بمعنى آخر لا توجد آثار حقيقية للعجز المالي¹.

¹ في واقع الأمر تعرضت وجهة النظر الريكاردية لانتقادات عدة، استعرضتها دراسة بارو (Barro (1989 بالتفصيل، أبرزها أنها افترضت ضمناً أن الأسر تعيش إلى ما لا نهاية، وأن الاقتصاد يعمل دائماً عند مستوى التوظيف الكامل. علاوة على تجاهلها لأثر عدم كمال الأسواق المالية والائتمانية وعدم اليقين بشأن المستقبل سواء على صعيد الدخل أو الضرائب.

في المقابل، وفقاً لوجهة النظر الكينزية فإن عجز الموازنة قد يسهم في زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار والنمو. يرى مؤيدون النظرية الكينزية أن عجز الموازنة قد يساعد على توظيف بعض الموارد العاطلة في المجتمع سواء على صعيد العمل أو رأس المال. وتبرز أهمية عجز الموازنة في أوقات الكساد لحفز معدلات الاستهلاك والادخار وتراكم رأس المال وبالتالي تحسين ظروف النمو.

من زاوية أخرى، تطرح النظرية الكلاسيكية الجديدة رأياً مغايراً، حيث ترى أن عجز الموازنة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص على حساب الادخار، وارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص. علاوة على ذلك فإن لعجز الموازنة تداعيات سلبية على عجز الحساب الجاري، ومن ثم فإن عجز الموازنة له عديد من التداعيات السلبية على النمو الاقتصادي.

أما على صعيد الدراسات التجريبية، فقد سبق وأشار بينير (1988) Penner إلى أن عجز الموازنة لا يشترط أن يحدث تأثيراً مدمراً مفاجئاً على النشاط الاقتصادي. على العكس، قد يكون له في الأجل القصير تأثيرات تنشيطية في عديد من القطاعات، مما يعزز تشغيل العمالة والدخل الحقيقي. ومن ثم في بعض الأحيان، قد تكون العواقب الإجمالية المترتبة على العجز المؤقت، حتى لو كان كبيراً، مفيدة وليست ضارة للاقتصاد. لكن إذا استمرت معدلات العجز المرتفعة لعدة سنوات، العجز المزمّن، فإن تأثيرها التحفيزي سوف يتلاشى وسوف تبدأ العواقب السلبية في الظهور.

وقد ركزت أغلب الدراسات التي تناولت الآثار السلبية لعجز الموازنة على الآثار طويلة الأجل الناجمة عن العجز المزمّن وتنامي معدلات الدين العام. فعلى سبيل المثال، اختبرت دراسة ندوريسيمبا (2020) Nduricimpa أثر تنامي معدلات الدين العام على النمو الاقتصادي باستخدام عينة من 36 دولة أفريقية خلال الفترة من عام 1980 إلى 2012، وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الدين العام والنمو غير خطية، بحيث يكون تأثير الدين العام موجب أو محايد في البداية ثم يصبح هذا الأثر سالباً متى جاوز معدل الدين العام للناتج المحلي الإجمالي مستوى معين. وقد قدرت الدراسة أن المستوى الأمثل للدين العام يتراوح بين 62% إلى 74% بحيث يختلف باختلاف خصائص الدولة وأسلوب التحليل.

كما اختبر لو (2021) Law أثر الدين العام على النمو باستخدام بيانات عبر 71 دولة نامية خلال الفترة من عام 1984 إلى 2015. وخلص أيضاً إلى عدم خطية العلاقة، بمعنى وجود عتبة معينة متى جاوزها الدين العام يصبح له تأثير معنوي سلبي على النمو، قبل تلك النقطة يكون تأثير الدين العام غير معنوي. وقد قدر نقطة الانقلاب تلك عندما تصل نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي إلى 51.65%.

من زاوية أخرى، اختبرت دراسة لاو وآخرون (2022) Lau, et al. أثر الدين العام الخارجي على النمو باستخدام عينة من 16 دولة آسيوية خلال الفترة من عام 1980 إلى 2016، وخلص أيضاً لوجود أثر معنوي سلبي لمعدل الدين العام الخارجي على النمو متى جاوز معدل الدين العام مستوى معين.

جادلت كذلك دراسة أولواوي وآخرون (2022) Olaoye, et al. بأن ارتفاع معدلات الدين العام له تداعيات سلبية عدة على النشاط الاقتصادي مثل ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة ومستويات عدم اليقين وتراجع معدلات الاستثمار المباشر. وباستخدام بيانات عبر 25 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من عام

2000 إلى 2018، خلصت الدراسة لوجود تأثير معنوي موجب لمعدلات الدين العام المرتفعة، أعلى من 60.59% من الناتج المحلي الإجمالي، على كل من معدل التضخم وسعر الصرف الأجنبي.

يتضح مما سبق وجود عديد من الأدلة التجريبية على التداعيات السلبية لتنامي معدلات الدين العام على النمو والاستقرار الاقتصادي، في المقابل يختلف هذا المستوى الأمثل للدين العام بين الدول. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق الإشارة لأهمية جودة العوامل المؤسسية والحوكمة في تحديد هذا المستوى الأمثل من الدين العام، وفقاً لمنطق أن الدول الأكثر كفاءة والأكثر تقييداً لصلاحيات متخذ القرار، ستكون أكثر قدرة على تحقيق التوظيف الأمثل لموارد الدين العام.

فعلى سبيل المثال، اختبرت دراسة أسوم وألينساتو (2023) Assoum and Alinsato أثر الحوكمة كمتغير بسيط على العلاقة بين الدين العام والنمو باستخدام بيانات من 39 دولة أفريقية خلال الفترة من عام 2002 إلى 2019، وخلصت لوجود علاقة غير خطية بين معدل الدين العام ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والتي تتأثر بمستوى مؤشر البنك الدولي للحوكمة. حيث خلص لوجود حد أدنى من مستوى جودة الحوكمة بعده يصبح أثر الدين العام موجباً على النمو.

كما اختبرت دراسة تشودري وآخرون (2024) Chowdhury, et al. أثر الجودة المؤسسية على العلاقة بين الدين العام والاستقرار الاقتصادي، باستخدام عينة واسعة من 133 دولة خلال الفترة من عام 2002 إلى 2020. وباستخدام مؤشر مركب متوازن من متغيرات معدل التضخم السنوي وسعر الصرف الرسمي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل البطالة كمؤشر للاستقرار الاقتصادي، ومؤشر البنك الدولي للحوكمة WGI كمؤشر للجودة المؤسسية، وجد أن مؤشر الجودة المؤسسية كان له أثر موجب على الاستقرار الاقتصادي في حين كان لمؤشر الدين العام الخارجي أثر سلبي. في المقابل، كان للمتغير التفاعلي المكون من حاصل ضرب الدين العام في مؤشر الجودة المؤسسية تأثير غير خطي، بحيث يكون الأثر سالباً قبل بلوغ مستوى الجودة المؤسسية حد معين ثم يصبح موجباً بعد بلوغ هذا الحد.

يتضح مما سبق الآثار السلبية الناجمة عن عجز الموازنة المزمّن في الأجل الطويل والتي تكون مصاحبة لتنامي معدلات الدين العام. في المقابل يرى بينير (1988) Penner أن معدلات عجز الموازنة المرتفعة قد يكون لها تداعيات سلبية في الأجل القصير، خاصةً على صعيد الاستثمار الخاص، حتى ولو لم يكن لها تأثير معنوي على معدلات الدين العام.

على سبيل المثال، اختبر كيببت (2013) Kibet أثر عجز الموازنة على الاستثمار الخاص بالاعتماد على بيانات عبر 70 دولة نامية خلال الفترة من عام 1984 إلى 2010، وخلص لوجود أثر سلبي لعجز الموازنة على الاستثمار الخاص¹. خلصت كذلك دراسة جيسوري (2017) Gisore, et al. لوجود تأثير معنوي سلبي لعجز الموازنة على الاستثمار الخاص، باستخدام بيانات مجموعة دول شرق أفريقيا (سبع دول) خلال الفترة من عام 1981 إلى

¹ من الجدير بالذكر أن الدراسة اختبرت أيضاً أثر الفساد كمتغير بسيط تفاعلي على تلك العلاقة، وخلصت إلى أن الأثر السلبي لعجز الموازنة على الاستثمار الخاص كان أقوى في الدول الأكثر معاناةً من الفساد.

2015. اختبر أيضاً سيشوكا (2022) Seshoka أثر عجز الموازنة على الاستثمار باستخدام عينة من تسع دول أفريقية خلال الفترة من عام 1990 إلى 2017، وخلص لوجود أثر معنوي سالب لعجز الموازنة على الاستثمار. من زاوية أخرى، جادل أرماند وآخرون (2022) Armand, et al. بأن العلاقة بين عجز الموازنة والاستثمار الخاص غير خطية، وتعتمد على عديد من العوامل الأخرى، وباستخدام بيانات عبر 6 دول أفريقية خلال الفترة من عام 1984 إلى 2019، خلص لوجود سقف أو مستوى معين لعجز الموازنة قبل بلوغه يكون لعجز الموازنة أثر معنوي موجب على الاستثمار الخاص لكن ينقلب هذا الأثر ليصبح سالباً بعد تجاوز عجز الموازنة لهذا المستوى.

في ذات السياق، جادلت أيضاً دراسة ندوو وآخرون (2023) Ndou, et al. بأن تأثير معدلات عجز الموازنة على متغيرات النشاط الاقتصادي يتباين وفقاً لحجم العجز، حيث قد يكون لمعدلات العجز المنخفضة مردود إيجابي على النشاط الاقتصادي، في حين ينقلب هذا الأثر ليصبح سلبياً متى جاوز عجز الموازنة حداً معين. وباستخدام بيانات ربع سنوية من جنوب أفريقيا خلال الفترة من عام 2009 إلى 2019، والتميز بين معدلات عجز الموازنة عبر استخدام متغيرين وهميين للتعبير عن معدلات العجز المنخفضة التي لم تتجاوز 0.62% من الناتج المحلي الإجمالي، والمرتفعة التي تجاوزت 4.16% من الناتج المحلي الإجمالي، خلصت الدراسة إلى أن مؤشر العجز المنخفض صاحبه انخفاض في أسعار الفائدة على السندات الحكومية لأجل عشر سنوات ومعدلات التضخم، وارتفاع في معدلات النمو والاستثمار والتوظيف وسعر صرف العملة الوطنية.

في المقابل، وجد أن مؤشر العجز المرتفع صاحبه ارتفاع في أسعار الفائدة على السندات الحكومية لأجل عشر سنوات ومعدلات التضخم، وانخفاض في معدلات النمو والاستثمار والتوظيف وسعر صرف العملة الوطنية.

أخيراً، عادةً ما يتم تسليط الضوء على الأثر السلبي لعجز الموازنة المرتفع على الاستثمار الخاص -أثر المزاحمة- عبر قناة التمويل، حيث إن لجوء الحكومة لأسواق الائتمان المحلية لتمويل عجز الموازنة سوف يزاحم القطاع الخاص على الموارد المتاحة، سواء من خلال رفع سعر الفائدة الحقيقي (في حالة حرية أسعار الفائدة) وخفض الموارد المتاحة للقطاع الخاص، حيث عادةً ما تفضل مؤسسات التمويل أدوات الدين الحكومية لانخفاض حجم المخاطر المرتبط بها، فيما يعرف بفرضية الصيرفة الكسولة Lazy banking.

يتوقع بالطبع أن تكون الدول النامية أكثر معاناةً من هذا الأثر في ظل معاناتها من صغر حجم وعمق الأسواق المالية وانخفاض كفاءتها. فعلى سبيل المثال، اختبر عمران وآخرون (2009) Emran, et al. أثر الاقتراض الحكومي على الائتمان للقطاع الخاص باستخدام بيانات عبر 60 دولة نامية خلال الفترة من عام 1975 إلى 2006، وخلص إلى أن زيادة الاقتراض الحكومي بدولار واحد يؤدي لخفض الائتمان الخاص بنحو 1.4 دولار. اختبر أيضاً شتا وآخرون (2014) Shetta, et al. مدى انطباق فرضية المصرفية الكسولة في تفسير سلوك البنوك في مصر، باستخدام بيانات ربع سنوية من عام 1970 إلى 2009، وخلص لنتائج تدعم هذه الفرضية.

نخلص مما سبق لتعدد القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر عجز الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي، سواء عبر تنامي معدلات الدين العام في الأجل الطويل، أو عبر رفع معدلات التضخم ومزاحمة القطاع الخاص في الأجل القصير، خاصةً عبر قناة التمويل. في المقابل، نجد أن الجودة المؤسسية والحوكمة يمكن أن تسهم في خفض التداعيات السلبية لعجز الموازنة، بل وقد تصبح تلك العلاقة موجبة.

(2-2) الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لأثر الفساد على عجز الموازنة

نظرياً، توجد عديد من القنوات التي يمكن من خلالها للفساد أن يسهم في تفاقم مشكلة عجز الموازنة. فعلى صعيد الإيرادات العامة، يبرز أثر الفساد على الحصيللة الضريبية سواء عبر التأثير سلباً على كفاءة الإدارة الضريبية أو خفض حوافز الالتزام الطوعي من قبل الممولين، علاوة على ذلك يحد الفساد من كفاءة إدارة المرافق والشركات المملوكة للدولة وهو ما ينعكس بالسلب على إيراداتها، كذلك قد يؤثر الفساد سلباً على تدفقات الإعانات والمساعدات الدول والمنظمات الأجنبية ومدى ثقة الجهات المانحة في مؤسسات تلك الدول المتلقية. أما على صعيد النفقات العامة، فيبرز أثر الفساد على حجم الانفاق العام خاصةً فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية والاستثمار العام.

في الواقع توجد ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت أثر الفساد على عجز الموازنة، حيث ركزت أغلب الأدبيات على المحددات الاقتصادية لعجز الموازنة، كعجز الميزان التجاري على سبيل المثال، ثم ظهرت موجة جديدة من الدراسات التي تناولت أثر المحددات السياسية، كالانتخابات وخصائص النظام السياسي، وأخيراً ظهرت مجموعة من الدراسات التي ركزت على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه عناصر الحوكمة والشفافية في كفاءة إدارة المالية العامة بصفة عامة.

على سبيل المثال، قامت دراسة عارف وعارف (2023) Arif and Arif باختبار محددات عجز الموازنة باستخدام بيانات عبر 66 دولة خلال الفترة من عام 1996 إلى 2020، وخلص لوجود تأثير معنوي موجب لمؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والانفتاح التجاري والتضخم على معدل عجز الموازنة، كما وجدت أن زيادة الفساد في المؤسسات الحكومية -وفقاً لمؤشر دليل المخاطر القطرية للدول ICRG- تؤدي إلى ارتفاع معنوي في عجز الموازنة، في المقابل فإن الاستقرار الاقتصادي والديمقراطية والمساءلة وسيادة القانون تسهم معنوياً في خفض عجز الموازنة.

سعت كذلك دراسة أبانيكاندا وآخرون (2023) Abanikanda, et al. لاختبار المحددات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية المفسرة للعجز المالي في الدول النامية باستخدام عينة من 23 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من عام 2000 إلى 2018، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشر مكافحة الفساد يسهم معنوياً في خفض عجز الموازنة بجانب مؤشرات جودة البيروقراطية واستقرار الحكومة وسيادة القانون، وأن مؤشرات متوسط الدخل للفرد والانفتاح التجاري وحجم السكان والاضطرابات الدينية تسهم معنوياً في زيادة حجم عجز الموازنة¹.

من زاوية أخرى، جادلت بعض الدراسات بأن أثر الفساد لا يقتصر على حجم عجز الموازنة فحسب، بل يمتد أيضاً لمدى استقرار هذا العجز ومن ثم استقرار السياسة المالية للدولة. حيث سعت دراسة عارف وحسين Arif and Hussain (2018) لاستكشاف المحددات الاقتصادية والسياسية الرئيسية المفسرة لتقلب معدلات عجز الموازنة، باستخدام عينتين من الدول مكونة من 30 دولة منخفضة الدخل و59 دولة مرتفعة الدخل خلال الفترة من عام 1984 إلى 2016. وخلصت الدراسة بعد عزل أثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

¹ يعاب على الدراستين السابقتين تفاضهم عن الطبيعة الديناميكية لمتغير عجز الموازنة، ارتباط قيم المتغير بقيمه السابقة.

والانفتاح التجاري والتضخم ومعدل نمو السكان لأهمية دور العوامل المؤسسية في تفسير استقرار الموازنة، حيث كانت الموازنة أكثر استقراراً في الدول ذات المستوى الأعلى من الاستقرار السياسي، كما خلصت لوجود أثر معنوي سلبي لمؤشر الفساد على استقرار معدلات عجز الموازنة سواء في الدول منخفضة أو مرتفعة الدخل.

قامت أيضاً دراسة يوسف وآخرون (Yousaf, et al. (2024) إلى تحليل تقلب معدلات عجز الموازنة باستخدام عينة مكونة من 41 دولة نامية من آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من عام 1991 إلى 2020، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المؤسسية تلعب دوراً معنوياً في استقرار عجز الموازنة وأن هذا الأثر كان أعلى معنوياً في مجموعة الدول الآسيوية.

يمكن كذلك الاستناد إلى بعض الأدلة التجريبية التي تناولت تداعيات الفساد على الدين العام. على سبيل المثال، اختبرت دراسة كوراي وآخرون (Cooray, et al. (2017) العلاقة بين الفساد والدين العام باستخدام بيانات عبر 126 متوسطة ومنخفضة الدخل دولة خلال الفترة من عام 1996 إلى 2012، وخلص لوجود تأثير معنوي موجب للفساد على الدين العام أو أعباء خدمة الدين العام، سواء باستخدام مؤشر مكافحة الفساد الصادر من البنك الدولي أو مؤشر مدركات الفساد الصادر من مبادرة الشفافية العالمية. كما أشار إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يفاقم من الأثر السلبي للفساد.

قامت كذلك دراسة بينفرايتيلو وآخرون (Benfratello, et al. (2015) باختبار العلاقة بين الفساد والدين العام باستخدام عينة واسعة من 166 دولة خلال الفترة من عام 1995 إلى 2013، وخلصت الدراسة لوجود تأثير معنوي للفساد على الدين العام. كما جادلت الدراسة بأن آلية تأثير الفساد على الدين العام تختلف بين الدول التي تنتمي لفئات دخلية مختلفة، حيث وجد أن الفساد يسهم معنوياً في زيادة الدين العام في مجموعة الدول المتقدمة أو مرتفعة الدخل عبر زيادة حجم الانفاق العام في الأساس، في المقابل وجد أن الفساد يسهم في زيادة الدين العام في مجموعة الدول متوسطة ومنخفضة الدخل عبر التأثير سلباً على النمو الاقتصادي.

وفي دراسة تالية، قام بينفرايتيلو وآخرون (Benfratello, et al. (2018) بإعادة اختبار النتائج السابقة باستخدام بيانات سنوية عبر 164 دولة خلال الفترة من عام 1995 إلى 2015 وخلصت الدراسة أيضاً لوجود تأثير معنوي سلبي لمؤشر مكافحة الفساد على معدلات الدين العام. لكن عند التمييز بين الدول النامية والمتقدمة، وجد أن أثر الفساد كان أكبر وأكثر معنوية في حالة الدول المتقدمة، وأرجع ذلك لوجود بعض المتغيرات الأكثر تفسيراً للدين العام في حالة الدول النامية كالمعونات الخارجية والاستقرار السياسي.

من زاوية أخرى، توجد عديد من الأدلة التجريبية على أثر الحوكمة ككل على الدين العام، بالاعتماد على مؤشر البنك الدولي للحوكمة. على سبيل المثال، اختبرت دراسة إماجيناريو وجويديس (Imaginário and Guedes (2020) أثر جودة الحوكمة على الدين الحكومي باستخدام بيانات عبر 164 دولة خلال الفترة من عام 2002 إلى 2015، وخلصت الدراسة لوجود تأثير معنوي سلبي لمؤشر جودة الحوكمة على الدين العام. وعند تقسيم عينة الدراسة لمجموعات وفقاً للفئة الدخلية، وجدت الدراسة أن العلاقة كانت أقوى وأكثر معنوية في مجموعة الدول منخفضة الدخل، في المقابل لم يكن لتحسن جودة الحوكمة أثر معنوي على الدين العام في مجموعة الدول مرتفعة الدخل.

اكتبرت كذلك دراسة أبوتس (2023) Abotsi أثر الحوكمة على الدين العام باستخدام بيانات عبر 48 دولة أفريقية خلال الفترة من عام 1996 إلى 2022، وخلصت الدراسة لوجود تأثير معنوي سلبي لأبعاد مكافحة الفساد وجودة التشريعات وفعالية الحكومة على معدل الدين العام.

أخيراً تلقى أيضاً فرضية الأثر السلبي للفساد على عجز الموازنة بعض الدعم أيضاً من فرضية الدورة السياسية للموازنة، والتي ترى أن السياسات المالية الحكومية تشهد تقلبات دورية ناجمة عن دورية الانتخابات، حيث تسعى السلطة القائمة لتحقيق مكاسب سياسية باستخدام أدوات السياسة المالية خاصةً الانفاق العام.

فعلى سبيل المثال، اشارت دراسة شي وسفينسن (2006) Shi and Svensson إلى أن عجز الموازنة يرتفع في المتوسط بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الانتخابات، وأنه كلما زادت المكاسب الخاصة المحققة للسلطة نظير بقائهم في المنصب كلما زادت حوافزهم لاستخدام أدوات السياسة المالية للتأثير على الناخبين. وبالاعتماد على بيانات 85 دولة خلال الفترة من عام 1975 إلى 1995، خلص لوجود تأثير معنوي موجب للمتغير الوهمي الذي يعكس سنة الانتخابات على عجز الموازنة.

لكن عند تقسيم العينة لمجموعتي الدول المتقدمة والنامية وجد أن أثر المتغير الوهمي لسنة الانتخابات كان معنوي وبلغ نحو 1.27 في حالة الدول النامية، في حين كان هذا الأثر غير معنوي وبلغ فقط 0.08 في حالة الدول المتقدمة، وارجع ذلك لتفاوت جودة وكفاءة العوامل المؤسسية بين الدول النامية والمتقدمة، الأمر الذي يتيح قدراً أكبر من السلطة التقديرية لدى متخذي القرار في الدول النامية.

في المقابل، جادلت دراسة نجيوين وتران (2023) Nguyen and Tran بأن فرضية دورة الموازنة السياسية تنطبق بصورة أكبر على السنة المالية السابقة للانتخابات عن سنة الانتخابات. اكتبرت الدراسة تلك الفرضية باستخدام عينة من 91 دولة ناشئة ونامية خلال الفترة من عام 1992 إلى 2019، وخلص لأدلة تجريبية تدعم صحة الفرض تمثلت في حدوث زيادة معنوية في الانفاق العام في السنة المالية السابقة لعام إجراء الانتخابات، خاصةً فيما يتعلق بالإنفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية. في المقابل، ينخفض الانفاق العام في السنة المالية التالية لعام الانتخابات لتصحيح الاختلالات على صعيد المالية العامة.

أخيراً، من الجدير بالذكر أن الدراسة وجدت أن أثر الانتخابات على قرارات الانفاق العام، كان أضعف في الدول الأقل فساداً أو الأعلى في مؤشر مكافحة الفساد التابع للبنك الدولي، وفي الدول الأعلى من حيث مستوى الديمقراطية.

(3-2) الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لأثر الفساد على الإيرادات الضريبية

تعد الضرائب هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة في أغلب دول العالم، باستثناء بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي (2019) IMF إلى إن الفساد له تداعيات سلبية على الإيرادات الضريبية سواء بصورة مباشرة عبر تشويه مرحلي التشريع أو التنفيذ للقانون الضريبي، أو غير مباشرة عبر التأثير سلباً على النمو الاقتصادي ومن ثم التأثير سلباً على الأوعية الضريبية خاصةً فيما يتعلق بضرائب الدخل والانفاق.

فقد ينعكس الفساد على التشريع الضريبي في صورة بعض الإعفاءات أو المعاملة الضريبية التمييزية لبعض الكيانات، أو الأنشطة، أو الفئات ذات النفوذ، أو تعقيد القانون الضريبي على النحو الذي يجعله غامضاً ومليئاً بالثغرات. كذلك يحد الفساد من كفاءة وعدالة مرحلة ربط وتحصيل الضريبة خاصةً في حالة غموض القانون وتركه لقدر كبير من السلطة التقديرية في يد موظفي الإدارة الضريبية.

وقد سعى التقرير لتحليل أثر الفساد على الإيرادات الضريبية عبر الدول التي تنتهي لفئات دخلية مختلفة، ووجد أن الدول المتقدمة التي تقع في الربع الأعلى في مؤشر مكافحة الفساد كانت أكثر قدرة على جمع إيرادات ضريبية مقارنةً الدول المناظرة الواقعة في الربع الأدنى من المؤشر بنحو 4.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ هذا الهامش نحو 2.67 و4 نقاط مئوية في حالة اقتصادات الدول الناشئة ومنخفضة الدخل على الترتيب.

قامت كذلك دراسة أجاز واحمد (2010) Ajaz and Ahmad باختبار أثر الفساد والحوكمة على الإيرادات الضريبية باستخدام بيانات عبر 25 دولة نامية خلال الفترة من عام 1990 إلى 2005، وبالاعتماد على مؤشري مدركات الفساد CPI والحوكمة التابع للبنك الدولي WGI، وبعد عزل أثر مستوى النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والوزن النسبي للقطاع الزراعي والتضخم، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبى للفساد وتأثير معنوي موجب للحوكمة على الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

قامت أيضاً دراسة درامان (2022) Dramane باختبار أثر الحوكمة على الإيرادات الضريبية في دول غرب أفريقيا، باستخدام عينة من سبع دول خلال الفترة من عام 1996 إلى 2017، وبعد عزل أثر النمو والتضخم والتجارة الخارجية والمعونات الأجنبية، خلص لوجود تأثير معنوي موجب لمؤشر جودة الحوكمة على الإيرادات الضريبية، كما خلص لوجود تأثير سلبى معنوي لمؤشر الفساد.

تناولت في المقابل دراسة يارو وراجي (2022) Yaru and Raji أثر أبعاد الحوكمة بصورة منفصلة على الإيرادات الضريبية لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، باستخدام بيانات عبر 29 دولة خلال الفترة من عام 2002 إلى 2016. وخلصت الدراسة إلى أن بعد مكافحة الفساد فقط كان له تأثير معنوي موجب، في حين لم يجد تأثير معنوي لأبعاد الاستقرار السياسي وسيادة القانون وفاعلية الحكومة والجودة التنظيمية والتصويت والمساءلة.

أشارت كذلك دراسة إمام وجاكوبس (2014) Imam and Jacobs إلى إن تنمية الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط يعوقها تعقد النظام الضريبي والفساد المستشري. كما جادل بأن الفساد مشكلة متعددة الأبعاد، ويجب التمييز بين العوامل العامة التي تؤدي إلى الفساد داخل بلدٍ ما، وبين العوامل المحددة التي تؤثر على الفساد داخل إدارة الإيرادات على وجه الخصوص. ففيما يتعلق بظاهرة الفساد عموماً على مستوى الدولة، تبرز عوامل مثل حجم الحكومة وحجم السلطة التقديرية لدى الموظفين ومتخذي القرار والقيود المفروضة عليهم، ومدى كفاءة نظم الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية، وأخيراً المعتقدات والثقافة والأعراف السائدة لدى المجتمع.

أما فيما يخص الفساد على صعيد الإدارة الضريبية، فيجانب العوامل السابقة يبرز أثر مدى وجود تفاعل مباشر ومتكرر بين موظفي الإدارة الضريبية والممولين، عبر مختلف مراحل ربط وتحصيل الضريبة، وحجم السلطة التقديرية لدى موظفي الإدارة، بجانب مدى تعقد النظام الضريبي واجراءات الربط والتحصيل، وكفاءة عملية الفحص والمراجعة وكفاية الإجراءات العقابية، وأخيراً أسعار الضريبة.

وقد سعت الدراسة للقيام بتحليل أكثر عمقاً لتحديد الإيرادات الضريبية الأكثر تأثراً بالفساد، باستخدام عينة من 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من عام 1990 إلى 2004. وخلصت بعد عزل أثر متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والوزن النسبي للقطاع الزراعي والانفتاح التجاري والتضخم، لعدم وجود تأثير معنوي للفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية، عوضاً عن ذلك وجد أن الفساد كان له تأثير معنوي سلبي على الضرائب على التجارة الخارجية، وأرجع ذلك لطبيعة تلك الضريبة كونها تتطلب تفاعلاً مباشراً بين الإدارة الضريبية والممول.

أشارت كذلك دراسة هونادي وأورفيسكا (Huňady and Orviská (2015) لوجود عديد من القنوات المباشرة وغير المباشرة التي قد يؤثر من خلالها الفساد سلباً على الإيرادات الضريبية، منها التأثير سلباً على كفاءة الإدارة الضريبية وجودة عملية المراجعة والفحص وخفض احتمالات الضبط، بجانب التأثير سلباً على الالتزام الطوعي من قبل الممولين بسبب انخفاض الثقة في المؤسسات العامة، كما يمكن أن يؤثر الفساد سلباً على الإيرادات الضريبية بصورة غير مباشرة عبر التأثير بالسلب على معدلات النمو.

سعت الدراسة لاختبار أثر الفساد على الإيرادات الضريبية باستخدام بيانات عبر 46 دولة من دول أمريكا اللاتينية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال الفترة من عام 1998 إلى 2013، وخلص لوجود تأثير معنوي سلبي للفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية. اختبرت كذلك الدراسة أثر الفساد على هيكل الإيرادات الضريبية، وخلص إلى أن الأثر السلبي للفساد كان أكثر معنوية في حالة الضرائب على السلع والخدمات مقارنةً بالضرائب على الدخل.

قامت كذلك دراسة إيبافرا ومساوي (Epaphra and Massawe (2017) باختبار أثر الفساد على الإيرادات الضريبية باستخدام بيانات عبر 30 دولة أفريقية خلال الفترة من عام 1996 إلى 2016، خلصت الدراسة لوجود تأثير سلبي معنوي لمؤشر الفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وعلى مستوى هيكل الإيرادات الضريبية وجد أن أثر الفساد كان أقوى وأعلى معنوية في حالة الضرائب على الاستهلاك المحلي (المبيعات والقيمة المضافة) والضرائب الجمركية.

نخلص مما سبق لوجود عديد من الأدلة التجريبية على التأثير السلبي للفساد على قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات الضريبية، حتى بعد عزل أثر عديد من المتغيرات كمتوسط الدخل والانفتاح التجاري والوزن النسبي للقطاع الزراعي، وعلى مستوى هيكل الإيرادات الضريبية يبرز هذا الأثر فيما يتعلق بالضرائب على الاستهلاك المحلي والتجارة الخارجية.

(4-2) الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لأثر الفساد على الانفاق العام

فيما يتعلق بتأثير الفساد على الانفاق العام فنظرياً يتوقع أن يكون تأثير الفساد على هيكل وكفاءة وفعالية الانفاق العام، أكثر وضوحاً من تأثير الفساد على حجم الانفاق. حيث يتوقع أن يشوه الفساد قرارات تخصيص الانفاق العام بين القطاعات والمشاريع المختلفة، لتفضيل المجالات الأكثر عرضة للفساد والأكثر صعوبة في اكتشافه، كما يتوقع أن يشوه الفساد كفاءة إدارة الانفاق العام خاصةً في مجال إدارة المشتريات والتعاقدات الحكومية والاستثمار العام.

في المقابل، نجد أن العلاقة بين الفساد وحجم الانفاق العام أكثر تعقيداً، فالفساد قد يسهم بصورة مباشرة في زيادة حجم الانفاق العام بسبب عديد من الممارسات السلبية كالسرقة والاختلاس وهدر المال العام، ومن زاوية أخرى قد يسهم الفساد بصورة غير مباشرة في خفض حجم الانفاق العام، بسبب التأثير سلباً على حجم الإيرادات العامة وعلى التصنيف الائتماني للديون السيادية وتكلفة الدين العام، علاوة على معاناة الدول النامية بصورة عامة من ارتفاع الوزن النسبي للانفاق العام خارج الموازنة، سواء عبر المؤسسات العامة الاقتصادية أو الصناديق والحسابات الخاصة.

تجريبياً، سعت دراسة موشوفيس (2010) Moschovis لاختبار أثر الفساد على جانب النفقات العامة عبر دورة الموازنة، بالاعتماد على بيانات عبر 15 دولة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام 1995 إلى 2006، وخلص إلى أن الفساد يؤثر على حجم وهيكل الانفاق العام في مرحلة صياغة الموازنة، حيث يؤدي لزيادة حجم النفقات العامة، وتشويه هيكل الانفاق العام في غير صالح الانفاق الاجتماعي على قطاعي التعليم والصحة، كما يؤثر الفساد سلباً على الانفاق العام في مرحلة تنفيذ الموازنة؛ عبر زيادة معدلات انحراف الانفاق الفعلي عن الاعتمادات المقررة في الموازنة.

اختبرت أيضاً دراسة هاشم (2014) Hashem أثر الفساد على هيكل الانفاق العام باستخدام بيانات عبر 13 دولة عربية خلال الفترة من عام 1998 إلى 2008، وخلصت لوجود تأثير معنوي سلبى للفساد على الوزن النسبي للإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة.

أكدت كذلك عديد من الأدبيات على أهمية أثر الفساد على كفاءة الاستثمار العام، فقد أشار تانزي وآخرون (1998) Tanzi, et al. إلى أن الفساد وثيق الصلة بالمشروعات الحكومية العملاقة megaprojects لخصائصها التمييزية للصيقة، مثل ضخامة الالتزامات الاستثمارية وشدة التعقيد (خصوصاً من حيث العوامل التنظيمية) والآثار طويلة الأمد على الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بجانب تمتع السياسة ومتخذو القرار بسلطة تقديرية أعلى فيما يتعلق بالإنفاق العام الاستثماري مقارنةً بالنفقات الجارية.

تجريبياً اختبر تانزي أثر الفساد على هيكل وكفاءة الانفاق العام باستخدام بيانات عبر عينات مختلفة من الدول، تراوحت بين 48 إلى 128 دولة من عام 1980 إلى 1995، وخلص إلى أن الفساد يؤدي لزيادة حجم الاستثمار العام، ولكنه يؤثر بالسلب على إنتاجيته وعلى كفاءة مرافق البنية التحتية للدولة، كما يؤثر بالسلب على حجم النفقات المخصصة للصيانة والإصلاح والعمليات التشغيلية والموجهة لقطاعي التعليم والصحة.

خلص تانزي مما سبق إلى أن الفساد من المرجح أن يؤدي لزيادة عدد المشروعات العامة التي يتم تنفيذها، بجانب تغيير تصميم هذه المشاريع لتضخيمها وزيادة تعقيدها. وتكون المحصلة النهائية هي حدوث زيادة في نسبة الاستثمار العام للنتائج المحلي، وانخفاض في إنتاجية تلك المشروعات، بجانب انخفاض في الانفاق الاستثماري على بعض القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة والتشغيل والصيانة، مما يجعل للفساد تأثير سلبى معنوي على النمو.

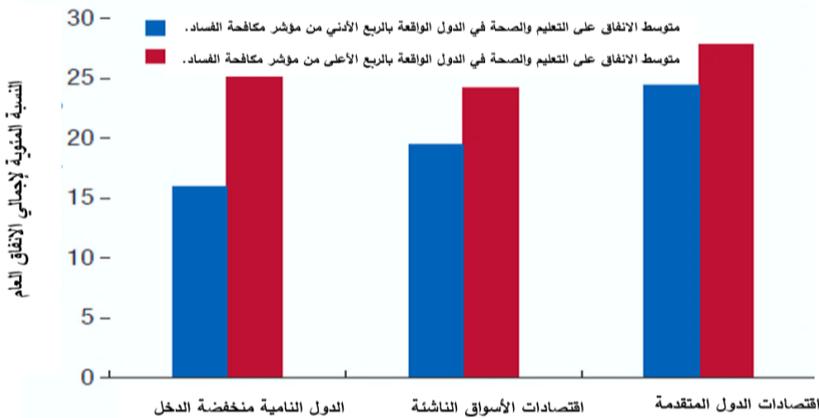
أشار كذلك بليامون وآخرون (2008) Baliamoune, et al. إلى أن الحكومات الفاسدة تميل لتخصيص مزيد من الموارد في مشروعات البنية التحتية العامة الضخمة، لتعظيم فرص تحقيق مكاسب خاصة. وباستخدام بيانات عبر 33 دولة أفريقية خلال الفترة من عام 1982 إلى 2001، ومؤشر الفساد الصادر من الدليل العالمي لمخاطر

الدولة ICRG، خلص إلى أن الفساد يؤدي لزيادة حجم الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي، فيما يؤثر سلباً على حجم النفقات المخصصة للصيانة، كما خلص لوجود تأثير معنوي سلبى للفساد على نسبة الاستثمار الخاص.

كما اختبر كوللير وآخرون (Collier, et al. (2015) أثر الفساد والصراع على تكلفة إنشاء الطرق باستخدام بيانات عبر 99 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل، بإجمالي 3322 مشروع خلال الفترة من عام 1984 إلى 2008. وبعد عزل أثر المتغيرات التي قد تفسر تباين التكلفة بين الدول كدرجة وعورة التضاريس والوصول للأسواق، خلص إلى أن تكلفة إنشاء الوحدة كانت أعلى بنحو 30% في الدول التي شهدت صراعاً داخلياً. كما وجد أن متوسط تكلفة الوحدة في الدول الواقعة في الربع الأعلى من مؤشر مدركات الفساد أقل بنحو 6.8% عن باقي الدول، وأن متوسط التكلفة كان أعلى بنحو 15% في الدول التي يرتفع بها الفساد عن وسيط عينة الدراسة.

ذكرت كذلك دراسة باتانيك وآخرون (Pattanayak, et al. (2020) أن تكلفة الفساد في المشروعات العامة وفقاً للدراسات التجريبية تتراوح في المتوسط ما بين 20% إلى 30% على مستوى العام، كما يتسبب الفساد في تضخيم تكاليف المشتريات الحكومية في دول منظمة التعاون والتنمية بنحو 10% إلى 20% في المتوسط. ولا يقتصر أثر الفساد على تضخيم تكاليف الاستثمار العام فحسب، بل يؤثر بالسلب أيضاً على كفاءة تخصيص الاستثمارات العامة وجودة الأصول والخدمات العامة.

وتبرز معاناة الدول النامية بصورة خاصة من الفساد. فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد (CPI (2020) بلغ متوسط المؤشر في دول الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية 66 درجة، في حين بلغ 39 و32 درجة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء بالترتيب. كذلك فإن الأثر التشويهي للفساد على هيكل الانفاق العام يكون أكثر وضوحاً في حالة الدول النامية، ومن أبرز الأمثلة توجيه الانفاق العام للمشروعات الضخمة المعقدة التي يصعب عقد مقارنات سعرية لها، على حساب قطاعات كالتعليم والصحة. ويوضح الشكل (1) تباين أثر الفساد على نسبة الانفاق العام الموجه للتعليم والصحة بين فئات الدول الدخلية المختلفة.



شكل 1: تباين أثر الفساد على هيكل الانفاق العام بين الدول النامية والمتقدمة.

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2019

يعكس الشكل السابق تباين أثر الفساد على تخصيص الانفاق العام بين الدول المتقدمة والناشئة ومنخفضة الدخل، وذلك من خلال مقارنة نسب الانفاق العام الموجهة لقطاعي التعليم والصحة بين الدول الواقعة ضمن الربع الأعلى لمؤشر مكافحة الفساد وتلك الواقعة ضمن الربع الأدنى داخل كل مجموعة دخلية. ويتضح أن أثر الفساد على نسبة الانفاق العام الموجه للتعليم والصحة يبرز على وجه الخصوص في حالة مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل، وهو ما يشير إلى أن الأثر السلبي للفساد على قرارات تخصيص الانفاق العام يكون أقوى في حالة الدول النامية بصفة عامة مقارنةً بالدول المتقدمة.

أخيراً جادل مالينك وآخرون (Malyniak, et al. (2019) بأن تباين أثر الفساد على كفاءة الانفاق العام بين الدول إنما يرجع إلى تباين مستويات جودة الديمقراطية، واختبر تلك الفرضية باستخدام بيانات عبر 166 دولة خلال الفترة من عام 2004 إلى 2017، وخلص لوجود أثر سلبي للفساد على كفاءة الانفاق العام، وأن هذا الأثر كان أعلى معنوياً في حالة الدول التي تتسم بمستويات منخفضة من الديمقراطية.

حيث وجد عند تقسيم عينة الدراسة إلى أربع مجموعات وفقاً لجودة الديمقراطية، إلى أن التحسن في مؤشر مكافحة الفساد بمقدار نقطة مئوية سيؤدي لتعزيز كفاءة الانفاق العام بنحو 0.92 نقطة مئوية في مجموعة الدول التي تمثل الربع الأدنى وفقاً لمؤشر الديمقراطية، في المقابل يكون التحسن بنحو 0.68 نقطة مئوية فقط في حالة دول مجموعة الربع الأعلى، وهو ما يشير إلى أن التداعيات السلبية للفساد على الانفاق العام تكون أقوى في حالة الدول الأكثر معاناةً من تدهور الديمقراطية.

(5-2) التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

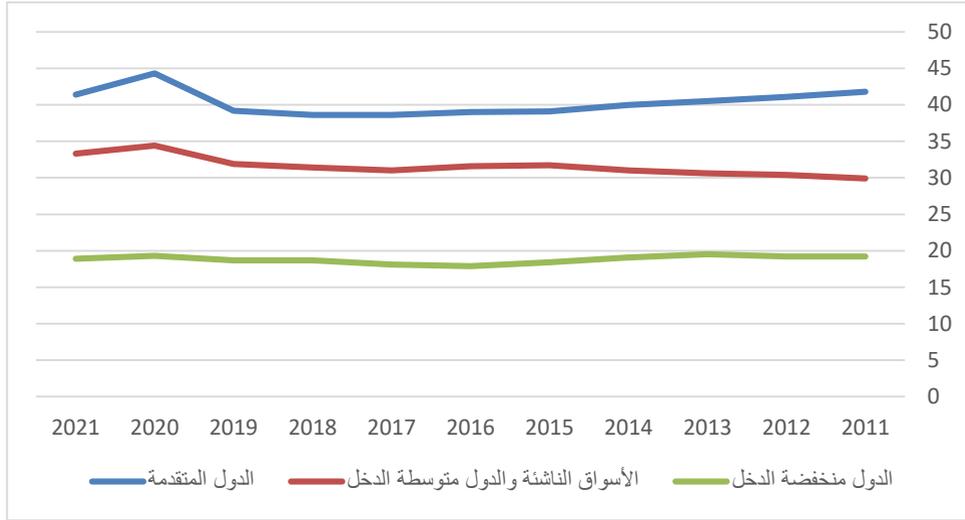
نخلص مما سبق لوجود عديد من القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها للفساد أن يقوض كفاءة الأداء المالي للحكومات، مما ينعكس بالسلب على معدلات العجز والدين العام والإيرادات العامة. كما يتضح أن التداعيات السلبية المحتملة للفساد وضعف أطر الحوكمة تكون أعلى معنوياً في حالة الدول النامية، مما يشير إلى أن المكاسب المحتملة على صعيد مؤشرات صحة وسلامة المالية العامة، الناجمة عن تعزيز كفاءة العوامل المؤسسية في تلك الدول، قد تفوق أي مكاسب ناجمة عن إصلاح السياسات المالية.

في المقابل نجد أن هناك ندرة نسبية في الدراسات التطبيقية التي ركزت بصورة مباشرة على أثر الفساد على عجز الموازنة العامة، واكتفت الغالبية باختبار أثر الفساد على مؤشرات الدين العام، تحت افتراض ضمني بأن التداعيات السلبية لعجز الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي تكون في الأجل الطويل.

كذلك نجد أن الدراسات التي ركزت على مؤشرات عجز الموازنة اكتفت باختبار أثر الفساد على العجز الكلي، دون الأخذ في الحسبان تداعيات الفساد على مؤشرات العجز الأولي وإجمالي الإيرادات الضريبية والانفاق العام. كما لم تأخذ في الحسبان الطبيعة الديناميكية لمتغير عجز الموازنة، واعتمدت على نماذج الآثار العشوائية والثابتة في اختبار العلاقة، الأمر الذي يشكك في تحيز مقدرات النماذج.

(3) تطور مؤشرات الأداء المالي في الدول النامية

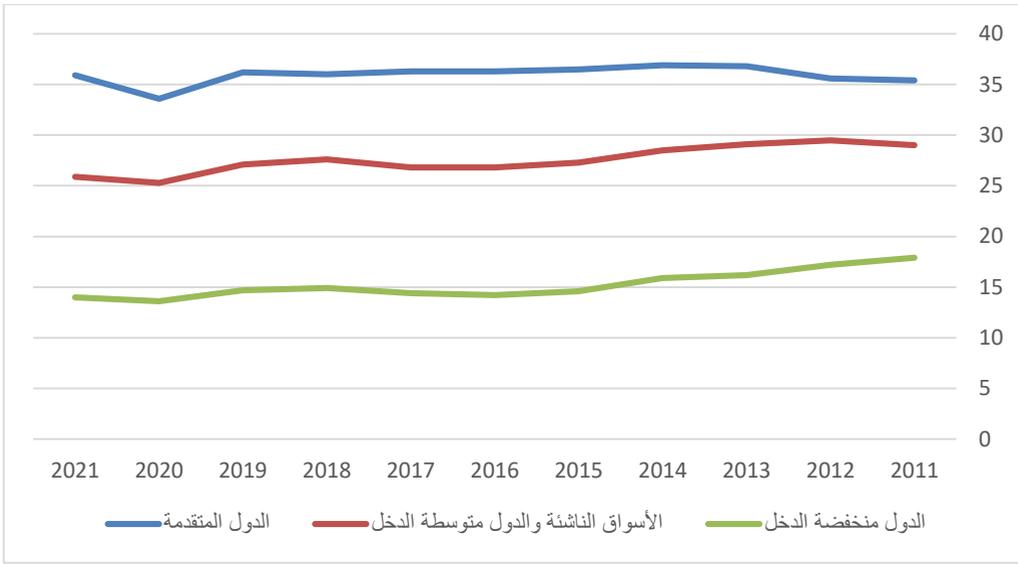
حملت السنوات الأخيرة عديد من الأزمات العالمية التي كان لها تداعيات واسعة على إدارة المالية العامة في كافة دول العالم تقريباً. فقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2024a إلى أنه على المستوى العالمي وبعد مرور أربع سنوات من جائحة كورونا، فإن مستويات الدين العام وعجز الموازنة لا زالت أعلى من التوقعات الصادرة قبل الجائحة. حيث أدت جائحة كورونا إلى ارتفاع فاتورة الانفاق على التحويلات والمزايا الاجتماعية والدعم، ويوضح الشكل رقم (2) تطور متوسط معدلات الانفاق العام عبر مجموعات الدول الدخلية المختلفة.



شكل 2: النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من تقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2020).

يوضح الشكل السابق تطور معدلات الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عبر فئات الدول الدخلية المختلفة على مدار العقد الماضي، وتشير البيانات إلى أن معدلات الانفاق العام كانت أعلى في مجموعة الدول المتقدمة على مدار العقد الماضي، ثم الاقتصادات الناشئة والدول متوسطة الدخل وأخيراً مجموعة الدول منخفضة الدخل. كما يتضح أن استجابة الدول المتقدمة لجائحة كورونا كانت أعلى نسبياً مقارنةً بالاقتصادات الناشئة، في حين تكاد تكون ردة فعل الدول النامية منخفضة الدخل منعدمة. وهو ما يتسق مع تباين حجم الإيرادات العامة والقيود التمويلية بين تلك الدول ومعاونة الدول النامية بصورة خاصة من انخفاض الحيز المالي. كما أقرت عديد من الحكومات تخفيضات ضريبية استجابةً لتداعيات الجائحة، وصدّمت أسعار الطاقة فيما بعد، ويوضح الشكل رقم (3) تطور متوسط معدلات الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عبر مجموعات الدول الدخلية المختلفة.



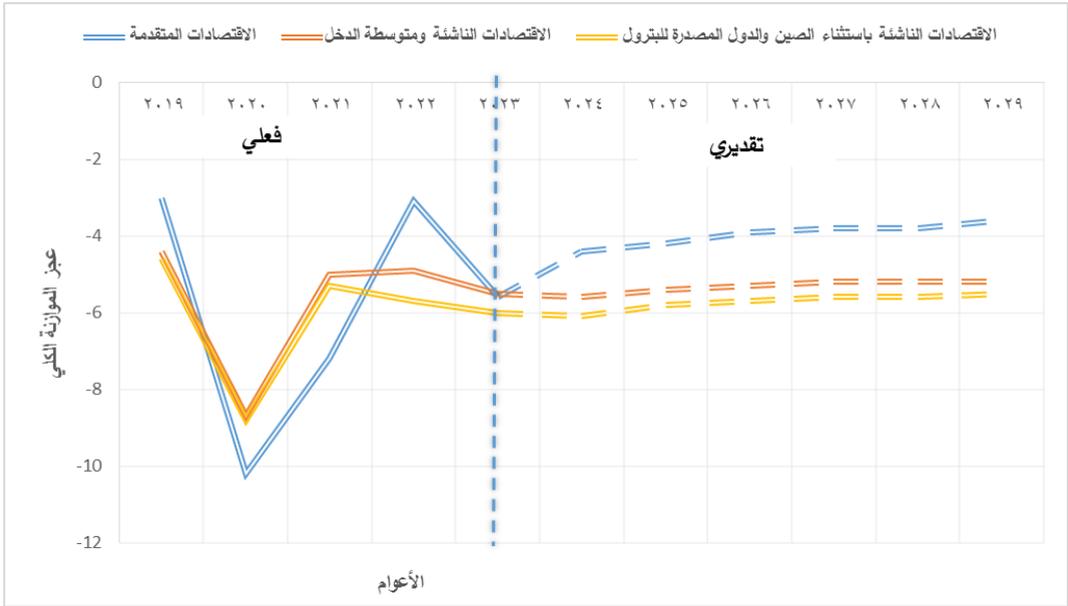
شكل 3: الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من تقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2020)

يوضح الشكل السابق تطور معدلات الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عبر فئات الدول الدخلية المختلفة على مدار العقد الماضي، وتشير البيانات إلى أن معدلات الإيرادات الحكومية كانت أعلى وأكثر استقراراً في مجموعة الدول المتقدمة على مدار العقد الماضي، ثم الاقتصادات الناشئة والدول متوسطة الدخل وأخيراً مجموعة الدول منخفضة الدخل.

كما يتضح أن تأثر الدول المتقدمة بجائحة كورونا على صعيد الإيرادات الحكومية كان أعلى نسبياً مقارنةً بالاقتصادات الناشئة، في حين كان تأثر الدول النامية محدود نسبياً. في المقابل، نجد أن قدرة الدول المتقدمة على التعافي كانت أسرع وأعلى نسبياً. ومن ثم يمكن القول إجمالاً أن السياسات المالية في الدول المتقدمة كانت أكثر استجابة واستعداداً للأزمات، في حين كانت استجابة الدول النامية محدودة.

وكانت المحصلة النهائية ارتفاع في معدلات العجز الكلي للموازنة على صعيد كافة دول العالم تقريباً. ويوضح الشكل رقم (4) تطور معدلات عجز الموازنة الفعلية والمتوقعة خلال الفترة من عام 2019 إلى 2029 على صعيد الاقتصادات المتقدمة والناشئة.



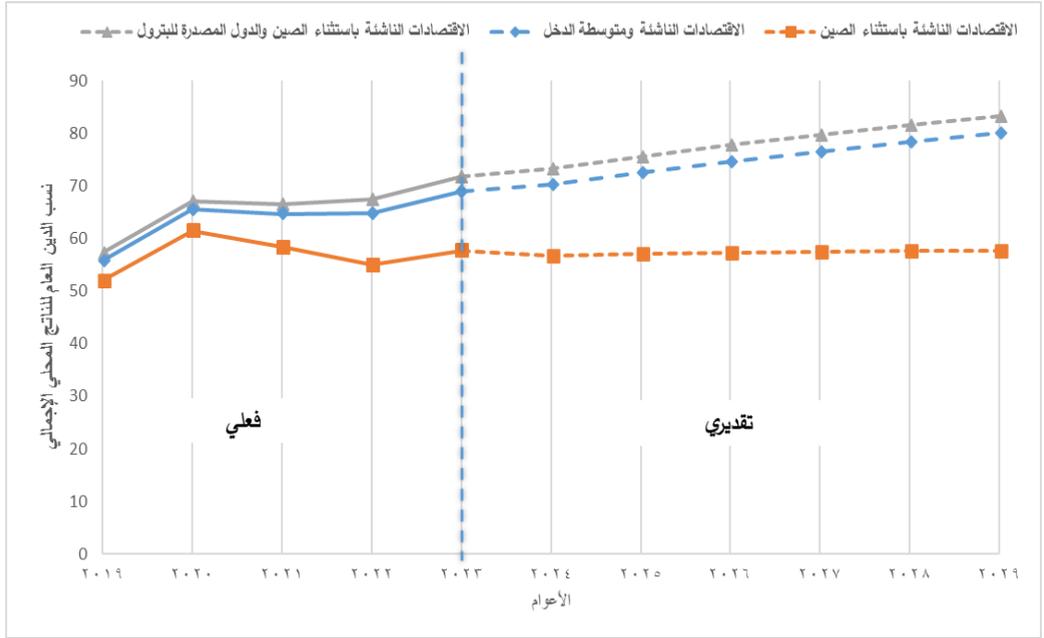
شكل 4: تطور معدلات عجز الموازنة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2024a)

يوضح الشكل السابق التداعيات المالية لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على مجموعتي الدول المتقدمة والناشئة، ويتضح أنه في الأزمتين كانت مجموعة الدول المتقدمة في المتوسط أكثر تضرراً نسبياً، لكن من جهةٍ أخرى فإن الاقتصادات المتقدمة كانت أيضاً أكثر قدرةً على التعافي والعودة لمستويات ما قبل الجائحة.

كما توقع التقرير أن تظل مستويات عجز الموازنة والدين العامة مرتفعة في الأجل المتوسط، وأن يصل الدين العام العالمي لنحو 99% من الناتج العالمي بحلول عام 2029، بجانب استمرار تباطؤ معدلات النمو وارتفاع أسعار الفائدة.

وقد أسهم ارتفاع أسعار الفائدة في زيادة تكاليف خدمة الدين العام للدول النامية بوجهٍ خاص، ويوضح الشكل رقم (5) تطور معدلات الدين العام الفعلية والمتوقعة على صعيد اقتصادات الدول الناشئة خلال الفترة من عام 2019 إلى 2029 مع تمييز مجموعة الدول الناشئة غير المصدرة للبترول كونها أكثر عرضة للضغوط المالية.



شكل 5: تطور معدلات الدين العام في اقتصادات الدول الناشئة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2024a)

وفقاً للشكلين السابقين فإن التقديرات تشير لتفاقم مشكلتي عجز الموازنة والدين العام في المستقبل على صعيد الاقتصادات الناشئة غير المصدرة للبترول بوجه خاص، إذا استمرت على المسار الراهن. وهو ما يمكن تفسيره جزئياً في ضوء ما شهدته فترة القياس من ارتفاع في تكاليف التمويل مدفوعاً بالسياسة النقدية التقييدية التي اتبعتها الدول المتقدمة، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، في أعقاب التعافي من جائحة كورونا وارتفاع معدلات التضخم للسلع الأساسية. والمحصلة كانت ارتفاع في أسعار الفائدة على الديون السيادية، فعلى سبيل المثال أشار تقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2024a) إلى أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية لأجل عشر سنوات ارتفع من نحو 1% في عام 2020 إلى 5% في أكتوبر 2023، قبل أن يتراجع مؤخراً في الربع الأول من 2024 إلى 4%، وهو ما انعكس بالطبع على تكاليف الديون السيادية للدول النامية التي عادةً ما تكون أعلى بكثير كما يوضح الجدول رقم (1) على سبيل المثال مقارنة بين أسعار الفائدة على الديون السيادية بين ألمانيا والولايات المتحدة والدول النامية التي تنتهي لمناطق جغرافية مختلفة¹.

¹ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الدول النامية ستعاني كذلك من التباطؤ الاقتصادي المتوقع للصين، في ظل تراجع حجم قوة العمل وتباطؤ الإنتاجية والمشاكل التي تواجه القطاع العقاري، في ظل اعتماد العديد من الدول النامية في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية على الاستثمارات الصينية واتفاقيات الفروض والتجارة الثنائية. فوفقاً لتقديرات صندوق النقد فإن تراجع النمو في الصين بنقطة مئوية سيؤدي لزيادة عجز الموازنة الأساسي بالاقتصادات الناشئة والدول النامية بنحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2023 إلى 2028.

جدول 1: متوسط أسعار الفائدة (%) على السندات الحكومية لأجل عشر سنوات من يناير 2022 حتى مايو 2023

الدولة/المنطقة	ألمانيا	الولايات المتحدة	آسيا	أمريكا الجنوبية	أفريقيا
سعر الفائدة	1.5	3.1	6.5	7.7	11.6

المصدر: تقرير الأمم المتحدة (2024, P.14) UNCTAD

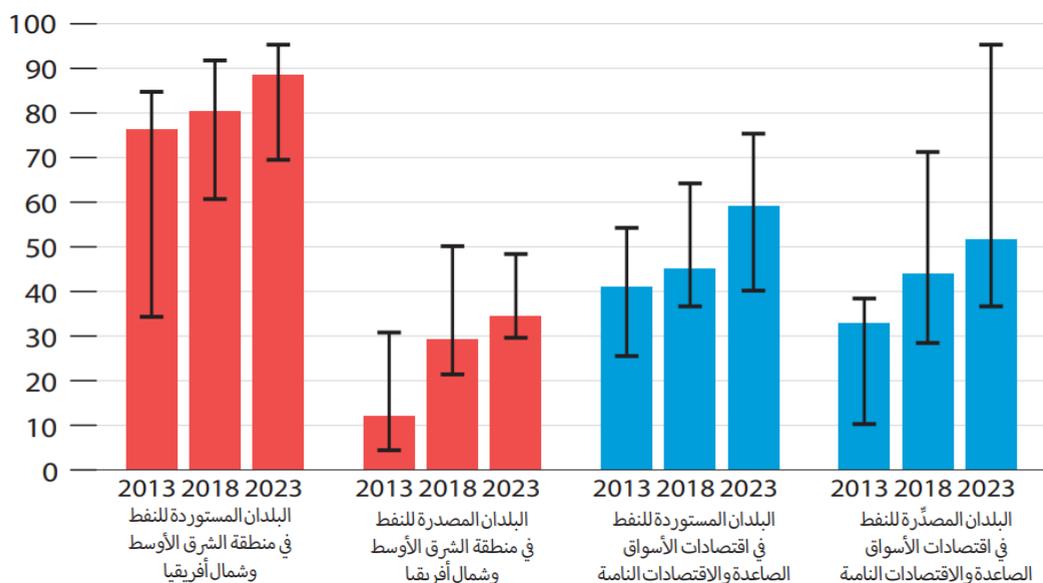
تؤكد الأرقام السابقة على أن الدول النامية أكثر معاناةً نسبياً من ارتفاع تكاليف تمويل الديون السيادية. نتيجة لذلك تجد عديد من الدول النامية نفسها محاصرة في موقف تتعرض فيه تنميتها وقدرتها على إدارة الديون للخطر. حيث يشير تقرير الأمم المتحدة (2024) UNCTAD إلى أن متوسط معدلات نمو مدفوعات الفائدة (73%) قد تجاوز متوسط معدلات نمو مخصصات الصحة (58%) والتعليم (38%) خلال الفترة من عام 2010 إلى 2022، ونتيجة لذلك أصبح ما لا يقل عن 19 بلداً نامياً ينفق على الفوائد أكثر مما ينفق على التعليم، كما ينفق 45 بلداً على الفوائد أكثر مما ينفق على الصحة، وهو ما يعني أن نحو 1.9 مليار نسمة يعيشون في دول تنفق على فوائد الدين العام أكثر مما تنفق على التعليم، ونحو 3.3 مليار نسمة يعيشون في دول تنفق على فوائد الدين العام أكثر مما تنفق على الصحة.

أخيراً إذا ما انتقلنا للتركيز على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نجد أن الأمر يزداد سوءاً، على النحو الذي صاغه تقرير صندوق النقد الدولي (2024b) IMF بعبارة "في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يوجد انقطاع عن التحديات". فبخلاف مجموعة الصدمات العالمية الأخيرة، أشارت دراسة جاتي وآخرون. Gatti, et al. (2024) إلى معاناة دول المنطقة من تداعيات عدوان الاحتلال على قطاع غزة، خاصةً فيما يتعلق بقطاع السياحة في الدول المجاورة، بجانب تراجع حركة المرور عبر مضيق باب المندب وقناة السويس وارتفاع أسعار التأمين والشحن في المنطقة. والمحصلة هي أن تستمر كافة الدول المستوردة للنفط في المنطقة -باستثناء جيبوتي- في تحقيق عجز مزدوج على صعيد الموازنة العامة وحساب المعاملات الجارية، وتشير التقديرات إلى أن متوسط عجز الموازنة الكلي بتلك الدول سيتجاوز 5.7% من إجمالي الناتج المحلي مقارنةً بنحو 5.5% في عام 2023¹.

وقد شهدت الدول النامية والاقتصادات الناشئة ارتفاعاً في متوسط معدل الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من نحو 40% إلى 60% خلال الفترة من عام 2013 إلى 2023، وقد شهدت دول منطقة الشرق الأوسط ارتفاعاً مماثلاً خلال نفس الفترة، ولكن مع تباين واسع ما بين مجموعتي الدول المصدرة والمستوردة للنفط كما يوضح الشكل رقم (6)².

¹ أرجع التقرير هذا التدهور بصورة كبيرة إلى زيادة عجز الموازنة العامة في مصر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 6.5% في عام 2024، مع تراجع الإيرادات الضريبية بسبب تباطؤ الاقتصاد في وقت ارتفعت فيه مدفوعات الفائدة بسبب انخفاض قيمة العملة وتشديد السياسة النقدية.

² تشمل مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدرة للنفط الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، أما دول المنطقة المستوردة للنفط فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والأراضي الفلسطينية.



شكل6: تطور معدلات الدين العام في الدول المصدرة والمستوردة للبتترول

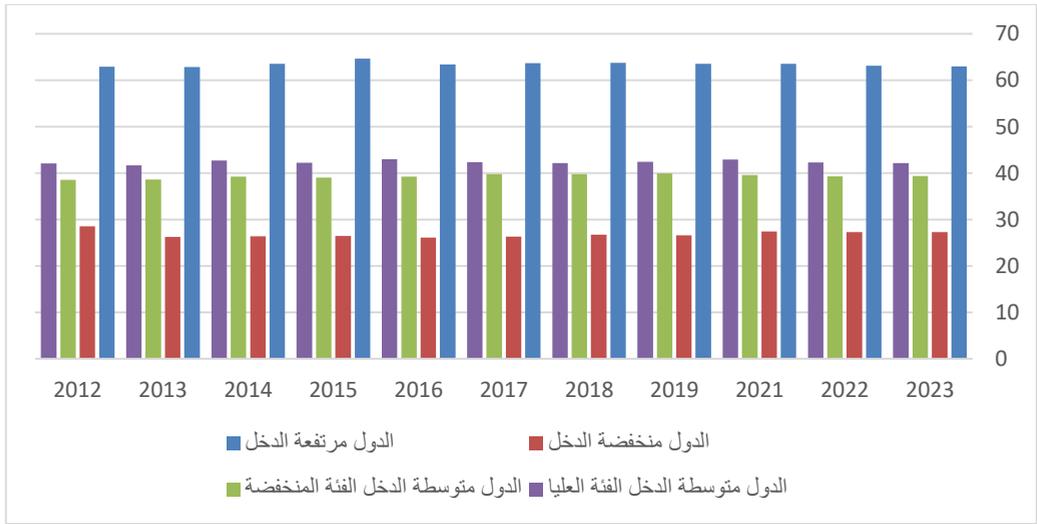
بين دول منطقة الشرق الأوسط والاقتصادات الناشئة

المصدر: دراسة جاتي واخرون (2024) Gatti

يوضح الشكل السابق أن الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، تواجه وضعاً أصعب نسبياً على صعيد الدين العام مقارنةً بباقي الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

نخلص مما سبق لوجود تحدياتٍ عدة تواجه الدول النامية على صعيد إدارة المالية العامة تتمثل في ارتفاع معدلات عجز الموازنة والدين العام والقيود التمويلية. وعلى الرغم من أن البيانات تشير إلى أن الدول المتقدمة كانت هي الأكثر تضرراً من الأزمات العالمية الأخيرة، إلا أنها كانت أكثر قدرةً على التعافي مقارنةً بالدول النامية خاصةً دول منطقة الشرق الأوسط المستوردة للبتترول. الأمر الذي يشير لمعاناة تلك الدول في الأساس من انخفاض كفاءة إدارة المالية العامة، وهو ما يتسق مع ما سبق وخلصت إليه الأدبيات الاقتصادية في هذا الصدد، من معاناة الدول النامية من ضعف أطر الحوكمة وارتفاع مستويات الفساد، الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة الدولة على تعبئة الموارد العامة وكفاءة وفاعلية الإنفاق العام.

ويوضح الشكل رقم (7) تطور مؤشر مدركات الفساد بين فئات الدول الدخيلة المختلفة خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2023.



شكل 7: تطور مؤشرات مدركات الفساد بين مجموعات الدول الدخلية المختلفة¹.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤشر مدركات الفساد (CPI) (2023).

يشير الشكل السابق إلى ارتفاع معدلات الفساد بوجهٍ خاص في الدول منخفضة الدخل على مدار العقد الماضي، في حين تصدرت مجموعة الدول مرتفعة الدخل مؤشر مدركات الفساد، وتتقارب مستويات الفساد بين مجموعتي الدول متوسطة الدخل. وهو ما يؤكد على حقيقة معاناة الدول النامية بصورة عامة من انخفاض مستويات النزاهة والشفافية وضعف أطر الحوكمة، الأمر الذي قد يكون أحد أهم العوامل المفسرة لمعاناة أغلب تلك الدول من تدهور مؤشرات أداء المالية العامة.

(4) التحليل الإحصائي

(1-4) عينة ومنهجية ومتغيرات الدراسة

كما سبق وأشرنا يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في اختبار أثر الفساد على مؤشرات عجز الموازنة العامة وإجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية. وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 53 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة من عام 2010 إلى 2019، وتم التوقف عند عام 2019 لتفادي أثر الجائحة الصحية على الموازنات العامة خلال تلك الفترة.

تم الاعتماد على أسلوب الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة first-difference generalized method of moments لتقدير معلمات النموذج، في ضوء خصائص عينة الدراسة وطبيعة المتغيرات المستخدمة.

¹ تم الاعتماد على بيانات عبر 54 دولة مرتفعة الدخل و22 دولة منخفضة الدخل و44 دولة متوسطة الدخل الفئة المنخفضة و47 دولة مرتفعة الدخل الفئة العليا، خلال الفترة من عام 2012 إلى 2023.

حيث أشار بيساران (2015) Pesaran إلى تحيز المعلمات المقدرّة باستخدام نموذجي الآثار الثابتة Fixed effects والعشوائية Random effects في حالة النماذج الديناميكية لبيانات السلسلة الزمنية القطاعية قصيرة المدى الزمني نسبياً، أو بمعنى آخر عندما يكون عدد القطاعات أكبر من الفترات الزمنية ($N > T$).

كما أشارت دراسة إمام وجاكوبس (2014) Imam and Jacobs إلى عدم إمكانية الاعتماد على نموذج انحدار الآثار الثابتة للبيانات اللوحية في اختبار محددات الإيرادات الضريبية، لأن نتائجه قد تكون محاطة بعدم اليقين وعدم الاتساق، بسبب مشاكل مثل عدم شمول النموذج لكافة المتغيرات التفسيرية المعنوية (خطأ الحذف) أو ارتباط المتغير التابع بالحد العشوائي للنموذج (التجانس الداخلي endogeneity). وفي حالتنا هذه فإن خطر الحذف وارد بسبب العجز عن تحديد أو قياس كافة المتغيرات المفسرة لتفاوت معدلات عجز الموازنة بين الدول، كالمحددات الاجتماعية والثقافية للالتزام الضريبي الطوعي على سبيل المثال، كذلك قد تظهر مشكلة عدم الاتساق بسبب افتراض أن كافة المتغيرات التفسيرية خارجية exogenous المنشأ، ولكنها في حقيقة الأمر داخلية endogenous.

استخدمت كذلك دراسة (2010) Ajaz and Ahmad أسلوب العزوم المعممة في اختبارها لتأثير الفساد على الإيرادات الضريبية، لعزل التأثير الخاص بالبلد، وللتحكم أيضاً في انحياز المعلمات المحتمل عندما تكون المتغيرات شديدة الثبات بمرور الوقت.

لذا إجمالاً تم الاعتماد على أسلوب فروق العزوم المعممة من الدرجة الأولى FD-GMM مع استخدام المتغير المستقلة المبطنّة بفترة زمنية واحدة كمتغيرات مساعدة داخلية Internal instrumental variables للأسباب التالية:

- لطبيعة حجم العينة الذي يتسم بكبر عدد الدول (53 دولة) مقارنةً بعدد السنوات (10 سنوات) ($N > T$).
 - لاختبار العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة.
 - لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation للمتغير المستقل، فقد عانت أغلب الدول النامية من ظاهرة العجز المزمّن للموازنة على مدار السنوات الأخيرة، وهو ما يمكن التعبير عنه بأن المتغير التابع دالة في القيم السابقة له كما توضح العلاقة التالية: $Y_{it} = F(Y_{it-1})$
 - معالجة مشكلة المتغيرات المستقلة داخلية المنشأ endogenous regressors أو بمعنى آخر عندما يكون التباين بين المتغيرات المستقلة والحد العشوائي لا يساوي صفر $COV(X, \varepsilon) \neq 0$ ولعلاج تلك المشكلة تم استخدام تباطؤ المتغيرات المستقلة بفترة واحدة كمتغيرات مساعدة داخلية internal instrumental variables.
 - لعزل أثر التغيرات الثابتة المرتبطة بالدول Group-specific fixed effects وذلك من خلال استخدام الفروق من الدرجة الأولى للمتغير التابع.
 - للتغلب على مشاكل عدم ثبات التباين Heteroscedasticity.
- وقد تم تقسيم هذا القسم إلى أربعة بنود؛ أولها: أثر الفساد على الميزان الكلي للموازنة، وثانيها: أثر الفساد على الإيرادات الضريبية، ثالثها: أثر الفساد على النفقات العامة، ورابعها: أثر الفساد على الميزان الأولي للموازنة.

(2-4) أثر الفساد على الميزان الكلي للموازنة

(1-2-4) توصيف النموذج

تم صياغة نموذج الدراسة في صورته الرئيسية على النحو التالي، كما يوضح الجدول رقم (2) تعريف متغيرات النموذج ومصادر البيانات.

$$BD_{it} = \alpha * BD_{it-1} + \beta_1 * CORRUPTION_{it} + \beta_2 * ExternalBalance_{it} + \beta_3 * GDPdeflator_{it} + \beta_4 * LNGDP_{it} + \beta_5 * POP15 - 64_{it} + \beta_6 * POPGROWTH_{it} + \beta_7 * UNEMPLOY_{it} + \beta_8 * Trade_{it} + \omega_i + \varepsilon_{it}$$

جدول 2: تعريف متغيرات نموذج الدراسة ومصادر البيانات

المصدر	التعريف	المتغير
صندوق النقد الدولي	الميزان الكلي للموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويأخذ قيم موجبة في حالة الفائض وسالبة في حالة العجز. يساوي الميزان النقدي (الإيرادات الحكومي - النفقات الحكومية) + صافي حيازة الأصول المالية.	<i>BD</i>
صندوق النقد الدولي	إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	<i>REVENUE</i>
صندوق النقد الدولي	الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	<i>EXPENDITURE</i>
صندوق النقد الدولي	الميزان الأولي للموازنة العامة، ويساوي الميزان الكلي مخصوماً منه الفوائد	<i>PRIMARY BALANCE</i>
البنك الدولي.	مؤشر مكافحة الفساد وهو أحد أبعاد مؤشر الحوكمة التابع للبنك الدولي، وهو مؤشر عكسي للفساد تتراوح قيمته من -5.2 إلى 2.5، بمعنى أن الدول الأقل فساداً تكن هي الأعلى قيمة في المؤشر.	<i>Corruption</i>
البنك الدولي.	صافي الصادرات، وهو عبارة عن إجمالي صادرات الدولة من السلع والخدمات مطروحاً منه إجمالي واردات الدولة.	<i>External balance</i>
البنك الدولي.	اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي وفقاً للأسعار الثابتة لعام 2015.	<i>LNGDP</i>
البنك الدولي.	مكتمش إجمالي الناتج المحلي، وهو مؤشر للتضخم عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.	<i>GDP deflator</i>
البنك الدولي.	مؤشر نسبة الإعاقة، وهو عبارة عن نسبة عدد السكان الذين يتراوح عمرهم ما بين 15 إلى 64 عاماً إلى إجمالي السكان.	<i>Pop 15-64</i>
البنك الدولي.	معدل نمو السكان السنوي	<i>Pop growth</i>
البنك الدولي.	معدل البطالة السنوي	<i>Unemploy</i>
البنك الدولي.	حجم التجارة الخارجية، ويعكس إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	<i>Trade</i>

(2-2-4) تقدير النموذج

يلاحظ من النموذج السابق افتراض ديناميكية متغير عجز الموازنة (مؤشر الميزان الكلي للموازنة)، أي تأثر القيم الراهنة لعجز الموازنة بالقيم السابقة بفترة إبطاء واحدة، وهو ما يتسق مع معاناة الدول النامية بصفة عامة من ظاهرة العجز المزمن في موازنتها العامة خلال فترة الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (2م) في الملحق الإحصائي، نتائج الاختبار الإحصائي وقد أشارت النتائج لما يلي:

- وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على مؤشر الميزان الكلي للموازنة، حيث بلغت قيمة المعلمة (3.9173) عند مستوى معنوية (0.0175)، وهو ما يدعم فرضية أن الدول الأكثر فساداً أكثر معاناةً من معدلات عجز الموازنة المرتفعة.
- كما أشارت النتائج لوجود تأثير معنوي موجب لمتغير الميزان الكلي المتأخر، وهو ما يؤكد على ارتباط القيم الحالية للمتغير التابع بقيمه السابقة، وملتغير صافي الصادرات وهو ما يتسق مع فرضية العجز المزدوج، وملتغيري نسبة الإعالة والتضخم. في المقابل كان لمتغيري النمو السكاني وأثر سالب معنوي.

(3-2-4) تقييم النموذج

ننتقل لاختبار صلاحية مقدرات النموذج على النحو التالي:

أولاً: وفقاً لدراسة بوند وآخرون (Bond, et al. (2001 فإن القاعدة العامة the rule of thumb لصلاحية مقدرات أسلوب الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة، تتمثل في تقدير معلمة المتغير التابع بفترة إبطاء واحدة ($\hat{\alpha}$) وفقاً لأسلوب الانحدار الخطي التجميعي Pooled OLS والآثار الثابتة Fixed effects والتحقق من أن معلمة المتغير وفقاً لأسلوب العزوم المعممة تقع ما بين قيمتها في نموذج الآثار الثابتة (كحد أدنى) وقيمتها في نموذج الانحدار الخطي التجميعي (كحد أقصى). ويوضح الجدول رقم (3) ملخص لقيم المعلمة.

جدول 3: قيم معلمة متغير عجز الموازنة المبطن وفقاً لأساليب العزوم المعممة

والانحدار الخطي التجميعي والآثار الثابتة.

الانحدار الخطي التجميعي	الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة	الآثار الثابتة	قيمة المعلمة المقدرة $\hat{\alpha}$
0.700992	0.646882	0.545356	
0.0000	0.0000	0.0000	مستوى المعنوية المقدر-P-value

وتوضح بيانات الجدول السابق ما يلي:

- إن معلمة متغير الميزان الكلي المبطن كانت معنوية في كافة النماذج، كما كانت قيمها مرتفعة نسبياً، وهو ما يؤكد على ديناميكية متغير عجز الموازنة.
- إن قيمة المعلمة وفقاً لأسلوب الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة (0.646882) كانت أكبر من قيمتها وفقاً لأسلوب الآثار الثابتة (0.545356) وأقل من قيمتها وفقاً لأسلوب الانحدار الخطي التجميعي (0.700992). وهو ما يشير لصلاحية تقدير النموذج للعلاقة الديناميكية.

ثانياً: اختبار Hansen/sargan Test لاختبار صلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة، ويكون فرض العدم هو إن جميع القيود التعريفية صالحة، أو بمعنى آخر أن المتغيرات المساعدة المستخدمة خارجية exogenous أي غير مرتبطة مع الحد الثابت.

ويشترط لقبول فرض العدم وفقاً لدراسة رودمان (Roodman, 2009, P.98) أن تتجاوز قيمة الاحتمالية المقدرية للاختبار عتبة 25%، أو بمعنى آخر: $0.25 < P\text{-value} < 1$ وقد بلغت القيمة الاحتمالية المقدرية للاختبار P-value كما موضح بالجدول رقم (م3) حوالي 0.462838 وهو ما يشير لعدم إمكانية رفض فرض العدم أو بمعنى آخر صلاحية كافة المتغيرات المساعدة المستخدمة.

ثالثاً: نتقل للتحقق من شرط عدم وجود ارتباط خطي من الدرجة الثانية للبواقي، في ظل افتراض ديناميكية المتغير التابع وارتباط القيم الحالية بالقيم السابقة لفترة إبطاء واحدة. ويوضح الجدول رقم (م3) نتائج اختبار Arellano-Bond للارتباط الذاتي من الدرجتين الأولى والثانية، ويكون فرض العدم هو استقرار البواقي أو عدم وجود ارتباط ذاتي.

وقد أشارت نتائج الاختبار إلى ما يلي:

– أولاً: رفض فرض العدم فيما يتعلق بالارتباط الذاتي للبواقي وهو ما يتسق مع طبيعة المتغير التابع الديناميكية (Prob.= 0.0017).

– ثانياً: عدم إمكانية رفض فرض العدم فيما يتعلق بالاستقرار الذاتي للبواقي بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى (Prob.=0.7492)، وهو ما يؤكد على كفاية الاعتماد على فترة إبطاء واحدة لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي.

نخلص مما سبق لصلاحية مقدرات نموذج الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة، وأن مؤشر مكافحة الفساد كان له تأثير معنوي موجب على الفائض الكلي للموازنة العامة -أو أن الفساد يسهم معنوياً في زيادة العجز الكلي للموازنة- في الأجل القصير.

(3-4) أثر الفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية

(1-3-4) توصيف النموذج

بدايةً تم صياغة النموذج في صورته الرئيسية -قبل أخذ الفروق من الدرجة الأولى- كما يلي:

$$REVENUE_{it} = \alpha * REVENUE_{it-1} + \beta_1 * CORRUPTION_{it} + \beta_2 * Trade_{it} + \beta_3 * GDPdeflator_{it} + \beta_4 * LNGDP_{it} + \beta_5 * POP15 - 64_{it} + \beta_6 * POPGROWTH_{it} + \beta_7 * UNEMPLOY_{it} + \omega_i + \varepsilon_{it}$$

تم الاعتماد على نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى أسلوب فروق العزوم المعممة من الدرجة الأولى، مع استخدام المتغير المستقلة المبطنّة بفترة زمنية واحدة كمتغيرات المساعدة داخلية، لذات الأسباب السابق ذكرها.

(2-3-4) تقدير النموذج

يوضح الجدول رقم (7) في الملحق الإحصائي مخرجات اختبار النموذج، وقد أشارت النتائج لما يلي:

- وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد، حيث بلغت قيمة المعلمة (4.0175) عند مستوى معنوية (0.0008)، وهو ما يتسق مع فرضية أن الدول الأقل فساداً أكثر قدرة على تعبئة الإيرادات الضريبية.
- وجود تأثير معنوي موجب لمتغير الإيرادات الضريبية المتأخر، وهو ما يتسق مع فرضية ديناميكية المتغير التابع، ولتغيري التجارة الخارجية ونسبة الإعالة. في المقابل، وجود تأثير معنوي سلبي لمؤشر الناتج المحلي، وهو ما يشير إلى عدم مرونة الإيرادات الضريبية في عينة الدراسة، بجانب مؤشرات النمو السكاني ونسبة البطالة والتضخم.

(3-3-4) تقييم النموذج

ثانياً: تشير نتائج اختبار Hansen/sargan Test لاختبار صلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة، في الجدول رقم (7) لقبول فرض عدم حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقدرة للاختبار P-value حوالي 0.484045 وهو ما يشير لعدم إمكانية رفض فرض عدم أو بمعنى آخر صلاحية كافة المتغيرات المساعدة المستخدمة.

ثالثاً: نتقل للتحقق من شرط عدم وجود ارتباط خطي من الدرجة الثانية للبواقي، في ظل افتراض ديناميكية المتغير التابع وارتباط القيم الحالية بالقيم السابقة لفترة إبطاء واحدة. ويوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار Arellano-Bond للارتباط الذاتي من الدرجتين الأولى والثانية، ويكون فرض عدم هو استقرار البواقي أو عدم وجود ارتباط ذاتي. وقد أشارت نتائج الاختبار إلى ما يلي:

- أولاً: رفض فرض عدم فيما يتعلق بالارتباط الذاتي للبواقي حتى مستوى معنوية 5% (Prob.= 0.0492)، وهو ما يتسق مع طبيعة المتغير التابع الديناميكية.
- ثانياً: عدم إمكانية رفض فرض عدم فيما يتعلق بالاستقرار الذاتي للبواقي بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى (Prob.= 0.8861)، وهو ما يؤكد على كفاية الاعتماد على فترة إبطاء واحدة لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي.

نخلص مما سبق لصلاحية مقدرات نموذج الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة، وأن مؤشر مكافحة الفساد كان له تأثير معنوي موجب على إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أو أن الدول الأقل فساداً أكثر قدرة على تعبئة الإيرادات الضريبية.

(4-4) أثر الفساد على إجمالي الإنفاق الحكومي

(1-4-4) توصيف النموذج

تم صياغة النموذج في صورته الرئيسة -قبل أخذ الفروق من الدرجة الأولى- كما يلي:

$$EXPENDITURE_{it} = \alpha * EXPENDITURE_{it-1} + \beta_1 * CORRUPTION_{it} + \beta_2 * ExternalBalance_{it} + \beta_3 * GDPdeflator_{it} + \beta_4 * GDP_{it} + \beta_5 * POP15_64_{it} + \beta_6 * POPGROWTH_{it} + \beta_7 * UNEMPLOY_{it} + \omega_i + \varepsilon_{it}$$

تم الاعتماد على نسبة الانفاق الحكومي (إجمالي الأبواب الست بالموازنة) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى أسلوب فروق العزوم المعممة من الدرجة الأولى، مع استخدام المتغيرات المستقلة المبطننة بفترة زمنية واحدة كمتغيرات المساعدة داخلية، لذات الأسباب السابق ذكرها.

(2-4-4) تقدير النموذج

يوضح الجدول رقم (9) في الملحق الإحصائي مخرجات اختبار النموذج، وقد أشارت النتائج لما يلي:

- وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد، حيث بلغت قيمة المعلمة (8.6526) عند مستوى معنوية يؤول إلى الصفر، وهو ما يتسق مع فرضية أن الدول الأقل فساداً أكثر قدرة على الانفاق العام.
- وجود تأثير معنوي موجب لمتغير الانفاق العام المتأخر، وهو ما يتسق مع فرضية ديناميكية المتغير التابع، و لمتغيرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والبطالة والنمو السكاني. في المقابل، وجود تأثير معنوي سلبى لمؤشر التضخم.

(3-4-4) تقييم النموذج

ثانياً: تشير نتائج اختبار Hansen/sargan Test لاختبار صلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة، في الجدول رقم (9) لقبول فرض العدم حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقدره للاختبار P-value حوالي 0.2935 وهو ما يشير لعدم إمكانية رفض فرض العدم أو بمعنى آخر صلاحية كافة المتغيرات المساعدة المستخدمة.

ثالثاً: نتقل للتحقق من شرط عدم وجود ارتباط خطي من الدرجة الثانية للبواقي، في ظل افتراض ديناميكية المتغير التابع وارتباط القيم الحالية بالقيم السابقة لفترة إبطاء واحدة. ويوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار Arellano-Bond للارتباط الذاتي من الدرجتين الأولى والثانية، ويكون فرض العدم هو استقرار البواقي أو عدم وجود ارتباط ذاتي. وقد أشارت نتائج الاختبار إلى ما يلي:

- أولاً: رفض فرض العدم فيما يتعلق بالارتباط الذاتي للبواقي حتى مستوى معنوية 5% (Prob.= 0.0004)، وهو ما يتسق مع طبيعة المتغير التابع الديناميكية.
- ثانياً: عدم إمكانية رفض فرض العدم فيما يتعلق بالاستقرار الذاتي للبواقي بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى (Prob.= 0.1358)، وهو ما يؤكد على كفاية الاعتماد على فترة إبطاء واحدة لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي.

نخلص مما سبق لصلاحية مقدرات نموذج الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة، وأن مؤشر مكافحة الفساد كان له تأثير معنوي موجب على إجمالي الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أو أن الانفاق الحكومي يكون أقل معنوياً في الدول الأكثر فساداً.

(5-4) أثر الفساد على الميزان الأولي للموازنة

(1-5-4) توصيف النموذج

نتنقل فيما يلي لاختبار أثر الفساد على ميزان الموازنة الأساسي، للتحقق من تأثير الفساد على عجز الموازنة بمعزل عن أثر أرصدة الدين العام وتكاليف الاقتراض. بدايةً تم صياغة النموذج في صورته الرئيسية -قبل أخذ الفروق من الدرجة الأولى- كما يلي:

$$PRIMARYBALANCE_{it} = \alpha * PRIMARYBALANCE_{it-1} + \beta_1 * CORRUPTION_{it} + \beta_2 * Trade_{it} + \beta_3 * GDPdeflator_{it} + \beta_4 * GDP_{it} + \beta_5 * ExternalBalance_{it} + \beta_6 * UNEMPLOY_{it} + \omega_i + \varepsilon_{it}$$

(2-5-4) تقدير النموذج

يوضح الجدول رقم (م11) في الملحق الإحصائي مخرجات اختبار النموذج باستخدام أسلوب فروق العزوم المعممة من الدرجة الأولى، مع استخدام المتغير المستقلة المبطننة بفترة زمنية واحدة كمتغيرات المساعدة داخلية، وقد أشارت النتائج لما يلي:

- وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد، حيث بلغت قيمة المعلمة (2.8009) عند مستوى معنوية (0.0056) وهو ما يشير إلى أن الدول الأكثر فساداً هي الأكثر معاناةً من العجز الأساسي للموازنة العامة.
- وجود تأثير معنوي قوي لمتغير ميزان الموازنة الأساسي المتأخر (0.726062)، وهو ما يؤكد على الطبيعة الديناميكية لمتغير عجز الموازنة، ولتغيرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والنمو والتجارة الخارجية. في المقابل، وجود تأثير معنوي سلبى لمؤشر البطالة.

(3-5-4) تقييم النموذج

ثانياً: تشير نتائج اختبار Hansen/sargan Test لاختبار صلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة، في الجدول رقم (م11) لقبول فرض العدم حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقدرة للاختبار P-value حوالي 0.411765 وهو ما يشير لعدم إمكانية رفض فرض العدم أو بمعنى آخر صلاحية كافة المتغيرات المساعدة المستخدمة.

ثالثاً: نتنقل للتحقق من شرط عدم وجود ارتباط خطي من الدرجة الثانية للبواقي، في ظل افتراض ديناميكية المتغير التابع وارتباط القيم الحالية بالقيم السابقة لفترة إبطاء واحدة. ويوضح الجدول رقم (م12) نتائج اختبار Arellano-Bond للارتباط الذاتي من الدرجتين الأولى والثانية، ويكون فرض العدم هو استقرار البواقي أو عدم وجود ارتباط ذاتي. وقد أشارت نتائج الاختبار إلى ما يلي:

- أولاً: رفض فرض العدم فيما يتعلق بالارتباط الذاتي للبوافي حتى مستوى معنوية 5% (Prob.= 0.0020)، وهو ما يتسق مع طبيعة المتغير التابع الديناميكية.
- ثانياً: عدم إمكانية رفض فرض العدم فيما يتعلق بالاستقرار الذاتي للبوافي بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى (Prob.= 0.9302)، وهو ما يؤكد على كفاية الاعتماد على فترة إبطاء واحدة لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي.

نخلص مما سبق لصلاحيات مقدرات نموذج الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة، وأن مؤشر مكافحة الفساد كان له تأثير معنوي موجب على فائض الموازنة الأولى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أو أن الدول الأكثر فساداً أكثر معاناةً عجز الموازنة الأولى.

(6-4) مناقشة نتائج النماذج الإحصائية

خلص التحليل الإحصائي لرفض فروض العدم وقبول فروض الدراسة الأربع، التي تقضي بوجود تأثير سلبي للفساد على مؤشرات الفائض الكلي والأولي للموازنة العامة بجانب إجمالي الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي، ويعرض الجدول رقم (4) ملخص نتائج اختبار أثر الفساد في الأربعة نماذج.

جدول 4: ملخص نتائج اختبار أثر الفساد على عجز الموازنة العامة وإجمالي

الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي

المتغير التابع					
الميزان الأولي	إجمالي الإنفاق العام	إجمالي الإيرادات الضريبية	الميزان الكلي	المتغير المستقل	
2.800902	8.652551	4.017462	3.917348	قيمة المعلمة	مؤشر مكافحة الفساد
0.0056	0.0000	0.0008	0.0175	مستوى المعنوية	

وفيما يلي تعليق على أبرز نتائج الدراسة في صورة نقاط مختصرة:

أولاً: خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على مؤشر الميزان الكلي للموازنة، وهو ما يدعم فرضية أن الدول الأكثر فساداً هي الأكثر معاناةً من ارتفاع معدلات عجز الموازنة، ويسهم في تفسير تباين قدرة الاقتصادات المتقدمة والنامية على التعافي من تداعيات الأزمات الأخيرة، رغم كون موازنات الدول المتقدمة هي الأكثر تأثراً سواء في حالة جائحة كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية.

تتسق تلك النتيجة مع عديد من الأدلة التجريبية التي أكدت على أهمية دور مكافحة الفساد وأبعاد الحوكمة المختلفة في تفسير الأداء المالي للدول النامية، سواء على صعيد عجز الموازنة مثل دراساتي عارف وعارف Arif and (2023) وأبانيكاندا واخرون (2023) Abanikanda, et al. أو الدين العام كدراسات دراسة كوراي واخرون (2017) Cooray, et al. وبينفرائيلو واخرون (2015) Benfratello, et al. وإماجيناريو وجويديس Imaginário and (2020) Guedes.

كما أشارت النتائج لوجود تأثير معنوي موجب لمتغير الميزان الكلي المتأخر، وهو ما يؤكد على ارتباط القيم الحالية للمتغير التابع بقيمه السابقة، وملتغير صافي الصادرات السلعية والخدمية وهو ما يتسق مع فرضية العجز المزدوج، وملتغيري نسبة الإعالة والتضخم. في المقابل كان لمتغيري النمو السكاني وأثر سالب معنوي.

ثانياً، وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية. وهو ما يعني إن الدول النامية الأكثر فساداً هي الأقل قدرةً على تعبئة الإيرادات الضريبية، ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء معاناة الدول النامية من انخفاض كفاءة الإدارة الضريبية. تتسق تلك النتيجة أيضاً مع فرضية إن الالتزام الضريبي الطوعي من قبل دافعي الضرائب يكون أقل معنوياً في الدول الأكثر معاناةً من ارتفاع معدلات الفساد.

تتفق تلك النتيجة مع عديد من الأدلة التجريبية التي أكدت على أهمية دور الفساد في تفسير تفاوت قدرات الدول على تعبئة الإيرادات الضريبية، مثل دراسات أجاز واحمد (2010) Ajaz and Ahmad ودرامان (2022) Dramane ويارو وراجي (2022) Yaru and Raji. من زاوية أخرى تتسق تلك النتيجة مع الدراسات التي خلصت إلى إن الضرائب على الاستهلاك خاصةً الضرائب الجمركية هي الأكثر عرضة للتأثر بالفساد، في ظل ارتفاع الأهمية النسبية لتلك الضرائب في الدول النامية مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، مثل دراسة إمام وجاكوبس (2014) Imam and Jacobs وإيبافرا ومساوي (2017) (Epaphra and Massawe).

كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي موجب لمتغير الإيرادات الضريبية المتأخر، وهو ما يتسق مع فرضية ديناميكية المتغير التابع، وملتغير التجارة الخارجية، وهو ما يؤكد على أهمية الضرائب الجمركية كمصدر للإيرادات الضريبية في الدول النامية. في المقابل، وجود تأثير معنوي سلبى لمؤشرات النمو السكاني ونسب البطالة والتضخم والنتائج المحلي، وهو ما يشير إلى عدم مرونة الإيرادات الضريبية في دول عينة الدراسة، أو بمعنى آخر نمو الإيرادات الضريبية بمعدل أدنى من معدل النمو الاقتصادي.

ثالثاً، وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على إجمالي الانفاق الحكومي، وهو ما يتسق مع فرضية أن الدول الأقل فساداً أكثر قدرة على الانفاق العام. ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء حقيقة أن الدول النامية أكثر معاناةً من القيود التمويلية، بجانب ارتفاع الوزن النسبي للإنفاق العام الذي يتم عبر الوحدات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة في تلك الدول مقارنةً بالدول المتقدمة. بمعنى آخر وجود جزء كبير نسبياً من الانفاق العام يتم خارج الموازنة العامة للدولة.

وعلى الرغم من تعارض تلك النتيجة مع دراسة موشوفيس (2010) Moschovis التي خلصت لوجود تأثير معنوي موجب للفساد على حجم الانفاق الحكومي، لكن يمكن تفسير هذا التعارض في ضوء اختلاف الدول محل الدراسة، حيث اعتمدت دراسة موشوفيس على عينة من 15 دولة من الاتحاد الأوروبي.

كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي موجب لمتغير الانفاق العام المتأخر، وهو ما يتسق مع فرضية ديناميكية المتغير التابع، وملتغيرات البطالة والنمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهو ما يتسق مع فرضية تنامي الانفاق العام مع النمو الاقتصادي.

أخيراً، وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على التوازن الأولي للموازنة العامة، وهو ما يشير إلى وجود تأثير معنوي للفساد على الأداء المالي للدول النامية بمعزل عن مستوى الدين العام وتكاليف الاقتراض، ويؤكد على أهمية دور الحوكمة والعوامل المؤسسية بصورة عامة.

إجمالاً يمكن القول أن الدراسة خلصت إلى أن الدول النامية الأكثر فساداً هي الأكثر معاناةً من ارتفاع معدلات عجز الموازنة، وأن هذه العلاقة تنبع في الأساس من التأثير على إجمالي الإيرادات الضريبية. كذلك يمكن القول إن ذراعي السياسة المالية الإيرادي والإنفاقي كانا أقصر في الدول النامية الأكثر فساداً، وهو ما يشير إلى انخفاض قدرة السياسات المالية في تلك الدول على تحقيق أهدافها.

(5) النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

(1-5) نتائج الدراسة

سعت الدراسة إلى اختبار أثر الفساد على مؤشرات عجز الموازنة العامة وإجمالي الإيرادات الضريبية والانفاق الحكومي في الدول النامية، بالاعتماد على عينة من 53 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة من عام 2010 إلى 2019، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لمؤشر مكافحة الفساد على مؤشرات الميزان الكلي والأولي للموازنة العامة وإجمالي الإيرادات الضريبية والانفاق الحكومي.

تشير النتائج السابقة إلى أن الدول النامية الأكثر فساداً هي الأكثر معاناةً من ارتفاع معدلات عجز الموازنة العامة، حتى بعد عزل أثر حجم أرصدة الدين العام وتكاليف تمويل الديون السيادية، بجانب كونها أقل قدرةً على جمع الإيرادات الضريبية أو الانفاق الحكومي.

على صعيدٍ آخر، تسهم تلك النتائج في تفسير انخفاض قدرة تلك الدول على مواجهة الصدمات على صعيد المالية العامة بجانب انخفاض سرعة التعافي مقارنةً بالدول المتقدمة. كما تسلط الضوء على مدى أهمية الإصلاحات المؤسسية على صعيد إدارة المالية العام بالدول النامية، والتي قد تسبق أهمية الإصلاحات المطلوبة على صعيد السياسات المالية والاقتصادية.

(2-5) توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة تطرح الدراسة مجموعة من التوصيات أمام متخذ القرار في الدول النامية على النحو التالي:

— ضرورة اعتبار قضية الإصلاح المؤسسي لإدارة المالية العامة بمثابة الركيزة الأساسية في نهج الإصلاح المالي في الدول النامية. بمعنى آخر إن أي إجراءات مالية تكتفي بالتركيز على استهداف كبح معدلات عجز الموازنة والدين العام، لن تؤت ثمارها ما لم تبذل تلك الدول جهود صادقة في مكافحة الفساد وتعزيز حوكمة إدارة المالية العامة.

- إن المكاسب المحتملة لمكافحة الفساد على صعيد الإيرادات الضريبية قد تفوق أي زيادة محتملة ناجمة عن رفع معدلات الضريبة أو استحداث ضرائب إضافية، لذا يجب على متخذ القرار العمل على تعزيز الكفاءة المؤسسية للإدارة الضريبية قبل التفكير في تعديل قوانين الضرائب.
- إن تداعيات الفساد على الانفاق العام لا تقتصر على حجم الانفاق فحسب، بل تمتد لهيكل وكفاءة الانفاق، لذا فإن تداعيات الفساد على الانفاق العام لا تقتصر على هدر الموارد العامة فحسب، بل تحد من فاعليته أو إمكانية تحقيق أهدافه المرجوة. لذا يجب على متخذ القرار مراعاة اعتبارات الكفاءة الإدارية والمؤسسية القائمة عند تصميم السياسات المالية.

(3-5) حدود الدراسة ومقترحات لبحوث مستقبلية

- اكتفت الدراسة باختبار العلاقة المباشرة بين الفساد وعجز الموازنة العامة، وفي هذا السياق تقترح الدراسة اختبار أثر العوامل الوسيطة الحاكمة لتلك العلاقة مثل جودة الديمقراطية والشفافية واللامركزية والقواعد المالية.
- اكتفت الدراسة باختبار أثر الفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية، وفي هذا الصدد توصي الدراسة باختبار أثر مدركات الفساد على دوافع الالتزام الطوعي من قبل الممولين، علاوة على أثر الفساد على هيكل الإيرادات الضريبية، وتدابير الفساد على عدالة النظام الضريبي.
- اكتفت الدراسة باختبار أثر الفساد على الانفاق العام، وتوصي الدراسة باختبار أثر الفساد في الدول النامية على هيكل وكفاءة وفاعلية الانفاق العام والاستثمار العام بصورة خاصة، علاوة على دور المبادرات الراهنة كالموازنة التشاركية في كبح تداعيات الفساد على الاستثمار العام.

المراجع

- Abanikanda, E. O., Dada, J. T., & Ogunjumo, R. A. (2023). Fiscal deficit in sub-Saharan Africa: A new intuition from the institution and political drivers. *Plos one*, 18(9), e0291150. Retrieved from: <https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0291150>
- Abotsi, A. K. (2023). Influence of governance indicators on public debt accumulation in Africa. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 2054-6238 (ahead-of-print). Retrieved from: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JEAS-08-2023-0227/full/html>
- Ajaz, T., & Ahmad, E. (2010). The effect of corruption and governance on tax revenues. *The Pakistan Development Review*, 405-417. Retrieved from: <https://www.jstor.org/stable/41428665>
- Arif, A., & Arif, U. (2023). Institutional Approach to the Budget Deficit: An Empirical Analysis. *SAGE Open*, 13(2), 21582440231171297. Retrieved from: <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/21582440231171297>
- Arif, A., & Hussain, M. (2018). The role of governance and political institutions for budget deficit for low- and high-income countries: a panel data analysis. *Research Studies Journal*, 21(Special issue 3), 357-366. Retrieved from <https://www.um.edu.mt/library/oar/handle/123456789/40313>
- Armand, G. N., Nguekam, O. C., Miamo, C., Ongo, E., & AHMED, A. S. N. (2022). Effect of Deficit of budget balance on Private Investment in CEMAC? Retrieved from <https://europepmc.org/article/ppr/ppr465042>
- Assoum, F., & Alinsato, A. S. (2023). Only under good governance does public debt improve national income: Evidence from dynamic panel threshold model for Sub-Saharan African countries. *Journal of Government and Economics*, 10, 100078. Retrieved from: <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2667319323000216>
- Bali moune-Lutz, M., Ndikumana, L., & UNECA, A. A. (2008). Corruption and growth in African countries: Exploring the investment channel. *University of Massachusetts Amherst Working Paper*, 8. Retrieved from: <https://repository.uneca.org/handle/10855/15014>
- Barro, R. J. (1989). The Ricardian approach to budget deficits. *Journal of Economic perspectives*, 3(2), 37-54. Retrieved from: <https://www.jstor.org/stable/1942668>
- Benfratello, L., Del Monte, A., & Pennacchio, L. (2015). Corruption and public debt: an empirical analysis. *University of Naples "Federico II" and CSEF*,

- WP. Retrieved from: <https://www.siecon.org/online/wp-content/uploads/2015/10/Pennacchio.pdf>
- Benfratello, L., Del Monte, A., & Pennacchio, L. (2018). Corruption and public debt: a cross-country analysis. *Applied Economics Letters*, 25(5), 340-344. Retrieved from: <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13504851.2017.1321831>
- Bond, S., Hoeffler, A., & Temple, J. (2001). GMM Estimation of Empirical Growth Models. *CEPR Discussion Papers*, Centre for Economic Policy Research Discussion Papers, 3048. Retrieved from <https://jontemple.org.uk/wp-content/uploads/2020/06/bht10.pdf>
- Chowdhury, M. A. F., Prince, E. R., Shoyeb, M., & Abdullah, M. (2024). The threshold effect of institutional quality on sovereign debt and economic stability. *Journal of Policy Modeling*, 46(1), 39-59. Retrieved from: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S016189382300131X>
- Collier, P., Kirchberger, M., & Söderbom, M. (2016). The cost of road infrastructure in low-and middle-income countries. *The World bank economic review*, 30(3), 522-548. Retrieved from: <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/ae8da64-a5d3-5704-b01a-8a431b0410fd>
- Cooray, A., Dzhumashev, R., & Schneider, F. (2017). How does corruption affect public debt? An empirical analysis. *World development*, 90, 115-127. Retrieved from: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0305750X16304673>
- Dramane, A. (2022). Tax Revenues Effects Of Corruption And Governance In Waemu Countries. *Journal of Economic Development*, 47(4). Retrieved from: <https://jed.cau.ac.kr/archives/47-4/47-4-7.pdf>
- Emran, M. S., & Farazi, S. (2009). Lazy Banks? Government Borrowing and Private Credit in Developing Countries. *The George Washington University, Institute for International Economic Policy*. Retrieved from: https://www2.gwu.edu/~iiep/assets/docs/papers/Emran_IIEPWP2009-9.pdf
- Epaphra, M., & Massawe, J. (2017). Corruption, governance and tax revenues in Africa. *Business and Economic Horizons*, 13(4), 439-467. Retrieved from: <https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=665463>
- Gatti, R., Bennett, F., Assem, H., Lotfi, R., Mele, G., Suvanov, I., & Islam, A. M. (2024). Conflict and Debt in the Middle East and North Africa. MENA Economic Update Washington, D.C. April: *World Bank Group*. Retrieved from <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099240104152411250/idu163f1f80915d9c149081a45f19ef4a6f9bae1>

- Gisore, N., & Jepchumba, I. (2017). Effect of budget deficit on private investment in East African community for the period 1981-2015: A panel data analysis. *International Journal of Business*, 4(1), 26-37. Retrieved from: <https://ideas.repec.org/a/pkp/ijobem/v4y2017i2p26-37id1173.html>
- Hashem, E. A. (2014). The effects of corruption on government expenditures: arab countries experience. *Journal of economics and sustainable development*, 5(4), 120-130. Retrieved from: <https://core.ac.uk/download/pdf/234646277.pdf>
- Huňady, J., & Orviská, M. (2015). The effect of corruption on tax revenue in OECD and Latin America countries. *Theoretical and Practical Aspects of Public Finance*, 1(1), 80. Retrieved from: <https://kvf.vse.cz/wp-content/uploads/page/158/tpavf-2015.pdf#page=80>
- Imaginário, J., & Guedes, M. J. (2020). GOVERNANCE AND GOVERNMENT DEBT. *Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions*, 10(3). Retrieved from: <https://virtusinterpress.org/Governance-and-government-debt.html>
- Imam, P. A., & Jacobs, D. (2014). Effect of corruption on tax revenues in the Middle East. *Review of Middle East Economics and Finance*, 10(1), 1-24. Retrieved from: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf>
- International Monetary Fund. Fiscal Affairs Dept. (2019) Curbing Corruption. *Fiscal Monitor*. Washington, April, 39-66. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2019/03/18/fiscal-monitor-april-2019>
- International Monetary Fund. Fiscal Affairs Dept. (2020). Policies to Support People During the COVID-19 Pandemic. *International Monetary Fund, Fiscal Monitor*, April. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2020/04/06/fiscal-monitor-april-2020>
- Kibet, K. S. (2013). Effect of budget deficit and corruption on private investment in developing countries: A panel data analysis. *African Journal of Business Management*, 7(27), 2720-2732. Retrieved from: https://academicjournals.org/article/article1381136111_Kibet.pdf
- Lau, E., de Alba, J. M., & Liew, K. H. (2022). Debt and economic growth in Asian developing countries. *Economic Analysis and Policy*, 76, 599-612. Retrieved from: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0313592622001539>
- Law, S. H., Ng, C. H., Kutan, A. M., & Law, Z. K. (2021). Public debt and economic growth in developing countries: Nonlinearity and threshold analysis. *Economic Modelling*, 98, 26-40. Retrieved from: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0264999321000389>

- Malyniak, B. S., Martyniuk, O. M., & Kyrylenko, O. P. (2019). The impact of corruption on the efficiency of public spending across countries with different levels of democracy. *Financial and credit activity problems of theory and practice*, 1(28), 290-301. Retrieved from: <http://dspace.wunu.edu.ua/handle/316497/35623>
- Mawejje, J., & Odhiambo, N. M. (2020). The determinants of fiscal deficits: a survey of literature. *International Review of Economics*, 67, 403-417. Retrieved from: <https://link.springer.com/article/10.1007/s12232-020-00348-8>
- Moschovis, G. (2010). Public spending allocation, fiscal performance and corruption. *Economic Papers: A journal of applied economics and policy*, 29(1), 64-79. Retrieved from: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1759-3441.2010.00048.x>
- Ndoricimpa, A. (2020). Threshold effects of public debt on economic growth in Africa: a new evidence. *Journal of Economics and Development*, 22(2), 187-207. Retrieved from: <https://www.proquest.com/docview/2533699803?sourcetype=Scholarly%20Journals>
- Ndou, E., & Gumata, N. (2023). Budget Balance Deficit Thresholds and Their Macroeconomic Impact. In *Fiscal Policy Shocks and Macroeconomic Growth in South Africa: Missing Links and Policy Gaps* (pp. 137-147). Cham: Springer Nature Switzerland. Retrieved from: <https://www.springerprofessional.de/fiscal-policy-shocks-and-macroeconomic-growth-in-south-africa/26051536>
- Nguyen, T. C., & Tran, T. L. (2023). The political budget cycles in emerging and developing countries. *Journal of Economics and Development*, 25(3), 205-225. Retrieved from: <https://emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JED-01-2023-0015/full/html>
- Olaoye, O. O., Tabash, M. I., Omokanmi, O. J., Ogunjumo, R. A., Ojelade, M. O., & Ishola, J. A. (2022). Macroeconomic implications of escalating stock of public debt: Evidence from sub-Saharan African economies. *African Development Review*, 34(4), 527-540. Retrieved from: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/1467-8268.12677>
- Pattanayak, S., & Verdugo-Yepes, C. (2020). Protecting Public Infrastructure from Vulnerabilities to Corruption: A Risk-Based Approach. in Schwartz, M. G., Fouad, M. M., Hansen, M. T. S., & Verdier, M. G. (Eds.). (2020). Well spent: how strong infrastructure governance can end waste in public investment. *International Monetary Fund*, 175-200. Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/view/books/071/28328-9781513511818-en/ch010.xml>

- Penner, R. G. (1988). The Consequences of Persistent Large Budget Deficits. In *Public Sector Deficits in OECD Countries: Causes, Consequences and Remedies* (41-75). Springer, London: Palgrave Macmillan UK. Retrieved from https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-08952-9_2
- Pesaran, M. H. (2015). Time series and panel data econometrics. *Oxford University Press*. Retrieved from : <https://global.oup.com/academic/product/time-series-and-panel-data-econometrics-9780198736912>
- Roodman, D. (2009). How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The stata journal*, 9(1), 86-136. Retrieved from: <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1536867X0900900106>
- Seshoka, P. (2022). The effects of budget deficit on fixed investment in selected African Countries. Faculty of Management and Law, *University of Limpopo*. Retrieved from <http://ulspace.ul.ac.za/handle/10386/4215>
- Shetta, S., & Kamaly, A. (2014). Does the budget deficit crowd-out private credit from the banking sector? The case of Egypt. *Topics in middle eastern and African Economies*, 16(2), 251-279. Retrieved from: <https://meea.sites.luc.edu/volume16/pdfs/Shetta-Kamaly.pdf>
- Shi, M., & Svensson, J. (2006). Political budget cycles: Do they differ across countries and why? *Journal of public economics*, 90(8-9), 1367-1389. Retrieved from: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S004727270500143X>
- Tanzi, V., & Davoodi, H. (1998). Corruption, public investment, and growth. . In Shibata H., Ihori T. (eds) *The Welfare State, Public Investment, and Growth*. Springer, Tokyo. (41-60). Retrieved from https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-4-431-67939-4_4#citeas
- Unctad (2024). A world of debt, A growing burden to global prosperity. *UNITED Nations Conference On Trade And Development*. Retrieved from: <https://unctad.org/publication/world-of-debt>
- Yaru, M. A., & Raji, A. S. (2022). Corruption, governance and tax revenue performance in Sub-Saharan Africa. Retrieved from: *African Journal of Economic Review*, 10(1), 234-253. <https://www.ajol.info/index.php/ajer/article/view/219361>
- Yousaf, A., Irum, H., & Surayya, N. H. (2024). Exploring Budget Deficit Volatility in Developing Countries: An Economic and Institutional Analysis. *Remittances Review*, 9(1). Retrieved from <https://remittance-sreview.com/menu-script/index.php/remittances/article/view/1562-1581>

الملحق الإحصائي

جدول م1: دول عينة الدراسة وفتتها الدخلية¹

الدولة	الفئة الدخلية	الدولة	الفئة الدخلية	الدولة	الفئة الدخلية
بوركينافاسو	دخل منخفض	كمبوديا	الدخل المتوسط الأدنى	الجزائر	الدخل المتوسط الأعلى
بوروندي	دخل منخفض	الكامرون	الدخل المتوسط الأدنى	الأرجنتين	الدخل المتوسط الأعلى
جمهورية أفريقيا الوسطى	دخل منخفض	جمهورية الكونغو	الدخل المتوسط الأدنى	أذربيجان	الدخل المتوسط الأعلى
تشاد	دخل منخفض	كوت ديفوار	الدخل المتوسط الأدنى	البوسنة والهرسك	الدخل المتوسط الأعلى
الكونغو	دخل منخفض	مصر	الدخل المتوسط الأدنى	بوتسوانا	الدخل المتوسط الأعلى
أنغوييا	دخل منخفض	إسواتيني	الدخل المتوسط الأدنى	البرازيل	الدخل المتوسط الأعلى
غامبيا	دخل منخفض	غانا	الدخل المتوسط الأدنى	كولومبيا	الدخل المتوسط الأعلى
مدغشقر	دخل منخفض	الهند	الدخل المتوسط الأدنى	كوستاريكا	الدخل المتوسط الأعلى
مالي	دخل منخفض	الأردن	الدخل المتوسط الأدنى	الأكوادور	الدخل المتوسط الأعلى
النيجر	دخل منخفض	كينيا	الدخل المتوسط الأدنى	السلفادور	الدخل المتوسط الأعلى
سيراليون	دخل منخفض	المغرب	الدخل المتوسط الأدنى	غينيا الاستوائية	الدخل المتوسط الأعلى
السودان	دخل منخفض	باكستان	الدخل المتوسط الأدنى	الجابون	الدخل المتوسط الأعلى
توغو	دخل منخفض	فيليبين	الدخل المتوسط الأدنى	موريشيوس	الدخل المتوسط الأعلى
أنغولا	الدخل المتوسط الأدنى	السنغال	الدخل المتوسط الأدنى	المكسيك	الدخل المتوسط الأعلى
بنغلاديش	الدخل المتوسط الأدنى	تنزانيا	الدخل المتوسط الأدنى	باراجواي	الدخل المتوسط الأعلى
بنين	الدخل المتوسط الأدنى	تونس	الدخل المتوسط الأدنى	بيرو	الدخل المتوسط الأعلى
بوليفيا	الدخل المتوسط الأدنى	فيتنام	الدخل المتوسط الأدنى	جنوب أفريقيا	الدخل المتوسط الأعلى
كاب فيردي	الدخل المتوسط الأدنى	زامبيا	الدخل المتوسط الأدنى	الإجمالي	53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (WDI)

¹ بدءاً من يوليو 2024 أصبح البنك الدولي يصنف الدول إلى أربع فئات دخلية وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على النحو التالي: الدول منخفضة الدخل أقل من 1145 دولار أمريكي والدول متوسطة الدخل الفئة المنخفضة حتى 4515 دولار والدول متوسطة الدخل الفئة العليا حتى 14005 دولار وما يجاوز ذلك الدول مرتفعة الدخل.

جدول 2: مخرجات أسلوب الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة Panel D-GMM لاختبار أثر الفساد

على عجز الموازنة

Dependent Variable: BD

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: First Differences

Date: 08/04/24 Time: 20:54

Sample (adjusted): 2012 2019

Periods included: 8

Cross-sections included: 53

Total panel (balanced) observations: 424

White period (period correlation) instrument weighting matrix

White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering

Instrument specification: @DYN(BD,-2) CORRUPTION(-1)

EXTERNAL_BALANCE(-1) INFLATION_GDP_DEFLATOR__ANNU

AL__(-1) LNGDP(-1) POP15_64(-1) POPGROWTH(-1)

UNEMPLOY(-1) TRADE(-1)

Constant added to instrument list

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	16.78154	0.038547	0.646882	BD(-1)
0.0175	2.453332	1.596746	3.917348	CORRUPTION
0.0000	5.460339	0.040773	0.222632	EXTERNAL_BALANCE
0.0000	8.278142	0.025006	0.207006	GDP_DEFLATOR
0.0000	-5.615395	2.075295	-11.65360	LNGDP
0.0081	2.752488	0.253204	0.696940	POP15_64
0.0096	-2.689318	0.189884	-0.510658	POPGROWTH
0.3092	-1.026901	0.195631	-0.200893	UNEMPLOY
0.6037	0.522336	0.036007	0.018808	TRADE

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

-0.152884	Mean dependent var	3.257780	Root MSE
3.292916	S.E. of regression	2.586693	S.D. dependent var
35.11323	J-statistic	4499.967	Sum squared resid
0.462838	Prob(J-statistic)	44	Instrument rank

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

جدول م3: مخرجات اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled

Date: 08/04/24 Time: 20:55

Sample: 2010 2019

Included observations: 424

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0017	480.240004	-1503.866228	-3.131489	AR(1)
0.7492	343.178595	-109.691190	-0.319633	AR(2)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

جدول م4: مخرجات أسلوب الانحدار الخطي التجميعي Pooled OLS لاختبار أثر الفساد على عجز الموازنة.

Dependent Variable: BD

Method: Panel Least Squares

Date: 08/05/24 Time: 13:34

Sample (adjusted): 2011 2019

Periods included: 9

Cross-sections included: 53

Total panel (balanced) observations: 477

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	22.18571	0.031597	0.700992	BD(-1)
0.3981	0.845840	0.249644	0.211159	CORRUPTION
0.0127	2.502065	0.013010	0.032552	EXTERNAL_BALANCE
0.0047	2.838693	0.012886	0.036578	INFLATION__GDP_DEFLATOR__ANNUAL__
0.1988	-1.286893	0.214064	-0.275477	LNGDP
0.3510	-0.933654	0.034774	-0.032466	POP15_64
0.0820	-1.742823	0.125988	-0.219575	POPGROWTH
0.0002	3.706183	0.004467	0.016556	TRADE
0.5656	-0.574895	0.019465	-0.011190	UNEMPLOY
0.1745	1.359995	1.802373	2.451218	C

0.599557	R-squared	2.300681	Root MSE
0.591840	Adjusted R-squared	-3.561124	Mean dependent var
2.325183	S.E. of regression	3.639500	S.D. dependent var
2524.824	Sum squared resid	4.546216	Akaike info criterion
-1074.272	Log likelihood	4.633585	Schwarz criterion
77.68986	F-statistic	4.580568	Hannan-Quinn criter.
0.000000	Prob(F-statistic)	1.781575	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 12 E-views

جدول م5: مخرجات أسلوب الآثار الثابتة **Fixed effects** لاختبار أثر الفساد على عجز الموازنة.

Dependent Variable: BD

Method: Panel Least Squares

Date: 08/05/24 Time: 13:34

Sample (adjusted): 2011 2019

Periods included: 9

Cross-sections included: 53

Total panel (balanced) observations: 477

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	14.01995	0.038899	0.545356	BD(-1)
0.0124	2.511246	0.901595	2.264127	CORRUPTION
0.0773	1.770733	0.021799	0.038601	EXTERNAL_BALANCE
0.0000	4.818970	0.019643	0.094660	INFLATION__GDP_DEFLATOR__ANNUAL__
0.0740	-1.791170	1.476233	-2.644184	LNGDP
0.5496	0.598809	0.178339	0.106791	POP15_64
0.5261	0.634484	0.197529	0.125329	POPGROWTH
0.0119	2.526210	0.014887	0.037607	TRADE
0.9742	0.032375	0.095906	0.003105	UNEMPLOY
0.3782	0.882082	11.98564	10.57232	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.677752	R-squared	2.063865	Root MSE
0.630385	Adjusted R-squared	3.561124	Mean dependent var
2.212669	S.E. of regression	3.639500	S.D. dependent var
2031.800	Sum squared resid	4.546996	Akaike info criterion
-1022.459	Log likelihood	5.088686	Schwarz criterion
14.30864	F-statistic	4.759979	Hannan-Quinn criter.
0.000000	Prob(F-statistic)	1.838562	Durbin-Watson stat

جدول م6: مخرجات أسلوب الفروق من الدرجة الأولى للتعزيم المعممة Panel D-GMM لاختبار أثر الفساد على الإيرادات الضريبية

Dependent Variable: REVENUE

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: First Differences

Date: 08/17/24 Time: 17:22

Sample (adjusted): 2012 2019

Periods included: 8

Cross-sections included: 53

Total panel (balanced) observations: 424

White period (period correlation) instrument weighting matrix

White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f.

corrected)

Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering

Instrument specification: @DYN(REVENUE,-2) CORRUPTION(-1)

INFLATION_GDP_DEFLATOR__ANNUAL__(-1) LNGDP(-1)

POP15_64(-1) POPGROWTH(-1) TRADE(-1) UNEMPLOY(-1)

Constant added to instrument list

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

0.0000	5.450384	0.042154	0.229753	REVENUE(-1)
--------	----------	----------	----------	-------------

0.0008	3.556547	1.129596	4.017462	CORRUPTION
0.0089	-2.716575	0.019196	-0.052148	INFLATION__GDP_DEFLATOR__ANNUAL__
0.0006	-3.664317	2.063886	-7.562735	LNGDP
0.0000	6.446852	0.227643	1.467579	POP15_64
0.0748	-1.818069	0.164090	-0.298327	POPGROWTH
0.0000	18.35656	0.017273	0.317066	TRADE
0.0148	-2.522454	0.180009	-0.454065	UNEMPLOY

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

-0.137260	Mean dependent var	2.559178	Root MSE
2.583668	S.E. of regression	2.231949	S.D. dependent var
34.66766	J-statistic	2776.943	Sum squared resid
0.484045	Prob(J-statistic)	43	Instrument rank

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

جدول م7: مخرجات اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled

Date: 08/18/24 Time: 19:43

Sample: 2010 2019

Included observations: 424

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0492288	1.62700	-566.693149	-1.966574	AR(1)
0.8861124	3.27777	17.808481	0.143238	AR(2)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

جدول م8: مخرجات أسلوب الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة Panel D-GMM
 لاختبار أثر الفساد على الإنفاق العام

Dependent Variable: EXPENDITURE___OF_GDP_

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: First Differences

Date: 08/18/24 Time: 20:39

Sample (adjusted): 2012 2019

Periods included: 8

Cross-sections included: 53

Total panel (balanced) observations: 424

White period (period correlation) instrument weighting matrix

White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f.
 corrected)

Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering

Instrument specification: @DYN(EXPENDITURE___OF_GDP_,-2)

CORRUPTION(-1) EXTERNAL_BALANCE(-1) GDP(-1)

INFLATION_GDP_DEFLATOR__ANNUAL__(-1) POP15_64(-1)

POPGROWTH(-1) UNEMPLOY(-1)

Constant added to instrument list

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.11132	0.047015	0.569410	EXPENDITURE___OF_GDP_(-1)
0.0000	6.182521	1.399518	8.652551	CORRUPTION
0.5570	0.591104	0.027390	0.016190	EXTERNAL_BALANCE
0.0000	5.570076	0.000323	0.001796	GDP
0.0000	-17.87877	0.011107	-0.198577	INFLATION_GDP_DEFLATOR__ANNUAL__
0.6121	-0.510165	0.164663	-0.084005	POP15_64
0.0018	3.286761	0.284427	0.934843	POPGROWTH
0.0454	2.050603	0.168675	0.345886	UNEMPLOY

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

0.015625	Mean dependent var	3.105915	Root MSE
3.135637	S.E. of regression	2.581136	S.D. dependent var
39.02746	J-statistic	4090.204	Sum squared resid
0.293526	Prob(J-statistic)	43	Instrument rank

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

جدول م9: مخرجات اختبار الارتباط الذاتي للبوافي

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled

Date: 08/18/24 Time: 20:41

Sample: 2010 2019

Included observations: 424

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0004	378.701881	-1336.163222	-3.528272	AR(1)
0.1358	264.285274	-394.181713	-1.491501	AR(2)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

جدول م10: مخرجات أسلوب الفروق من الدرجة الأولى للعزوم المعممة Panel D-GMM

لاختبار أثر الفساد على الفائض الأولى

Dependent Variable: PRIMARYBALANCE

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: First Differences

Date: 08/19/24 Time: 02:11

Sample (adjusted): 2012 2019

Periods included: 8

Cross-sections included: 53

Total panel (balanced) observations: 424

White period (period correlation) instrument weighting matrix

White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering

Instrument specification: @DYN(PRIMARYBALANCE,-2)

CORRUPTION(-1) EXTERNAL_BALANCE(-1) GDP(-1)

INFLATION_GDP_DEFLATOR__ANNUAL__(-1) UNEMPLOY(-1)

TRADE(-1)

Constant added to instrument list

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	22.78407	0.031867	0.726062	PRIMARYBALANCE(-1)
0.0056	2.887651	0.969958	2.800902	CORRUPTION
0.2298	1.215248	0.029499	0.035849	EXTERNAL_BALANCE
0.0000	-6.725188	0.000425	-0.002855	GDP
0.0000	13.56546	0.014875	0.201782	INFLATION_GDP_DEFLATOR_ANNUAL__
0.0012	-3.416382	0.128514	-0.439053	UNEMPLOY
0.0455	2.049110	0.021656	0.044375	TRADE

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)			
-0.037872	Mean dependent var	3.055116	Root MSE
3.080651	S.E. of regression	2.535582	S.D. dependent var
36.21390	J-statistic	3957.502	Sum squared resid
0.411765	Prob(J-statistic)	42	Instrument rank

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

جدول م11: مخرجات اختبار الارتباط الذاتي للبوابي.

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled

Date: 08/19/24 Time: 02:12

Sample: 2010 2019

Included observations: 424

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0020	530.544417	-1639.350000	-3.089939	AR(1)
0.9302	307.249434	26.922645	0.087625	AR(2)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

The Impact of Corruption on Budget Deficit in Developing Countries During the Period (2010-2019)

Dr. Ahmed Saied Fouad Abo Gharara

Abstract

This study aimed to test the impact of corruption on the state budget deficit in developing countries, using a sample of 53 developing countries (13 low-income countries, 23 lower-middle-income countries, and 17 upper-middle-income countries) during the period (2010 -2019), and first-difference generalized method of moments methodology for panel data. The study concluded that there is a significant positive impact of control of corruption index on the overall and primary budget balance in developing countries. It also found that this result comes from the negative impact of corruption on tax revenues rather than increasing the size of government spending.

Keywords

Corruption, State budget deficit, Developing countries.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

أبو غرارة، أحمد سعيد فؤاد (2024). أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية خلال الفترة (2010-2019). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 61(6) 119-166 .